

Distr.
LIMITED

TD/L.414
25 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع اتفاق أكرا

مقدمة

معالجة فرص العولمة وتحدياتها من أجل التنمية

- ١- منذ بداية القرن، حققت العولمة المتسارعة لتدفقات التجارة ورأس المال نمواً اقتصادياً سريعاً لبلدان كثيرة، من بينها بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وشهدت كثرة من هذه البلدان زيادة كبيرة في دخلها الحقيقي ونمواً في العمالة وانخفاضاً في الفقر لديها، وذلك في أعقاب حدوث زيادة غير عادية في صادراتها. وبمضي بعضها، فيما يبدو، على الطريق صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.
- ٢- غير أن أوجه التقدم هذه لم تشمل الجميع. فهناك عدد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لم يشارك مشاركة كاملة في الانتعاش العالمي. وفي أفريقيا، وهي القارة المضيفة للأونكتاد الثاني عشر، لم يحقق الانتعاش الاقتصادي الأخير نهوضاً كافياً لقرابة نصف جميع البلدان، على الرغم من الجهود التي بذلتها تلك البلدان لمواجهة تحديات العولمة. فمعدلات نموها لم تزد في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ مقارنة بالفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، أو ظلت أقل من ٣ في المائة.
- ٣- ولكي تجني البلدان النامية ثمار العولمة في المستقبل ثمة حاجة إلى معالجة أثر الاعتماد على السلع الأساسية، بما يشمل تقلب الأسعار، وإلى توزيع الإيرادات على نحو يكون في صالح الفقراء وشفافاً، فضلاً عن تنويع هياكل الإنتاج في الاقتصادات التي تعتمد على بضع سلع أساسية. ويتعين على جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، بناء قدرتها الإنتاجية، وكفالة الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز أطرها ومؤسستها القانونية والتنظيمية.

٤- وأثر العولمة المواتي للتنمية ليس من المسلّمات، بل يلزم دعمه بواسطة قرارات وإجراءات سياسية. وينبغي أن ترمي السياسات والاستراتيجيات الإنمائية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي إلى معالجة فرص وتحديات التنمية، ولكن مع القيام في الوقت ذاته بتسخير قوى العولمة الإيجابية. وينبغي استكمال الجهود الوطنية والإقليمية بإجراءات عالمية داعمة وبتدابير وسياسات ترمي إلى زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الأوضاع الوطنية وضمان احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية. وإقراراً بالتفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعولمة، ينبغي أن تكون هذه السياسات مكيفة حسب احتياجات كل بلد وظروفه المحددة.

٥- والترابط المتزايد للاقتصادات الوطنية في عالم يسير على طريق العولمة، وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على أساس قواعد محددة، يعينان أن الحيز المتاح لسياسة الاقتصاد الكلي الوطنية، أي الحيز المتاح للسياسات المحلية التي يمكن انتهاجها، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيراً ما تحدده الآن الضوابط والالتزامات الدولية والاعتبارات السوقية العالمية. ولكل حكومة من الحكومات أن تجري تقييماً يوازن بين فوائد قبول القواعد والالتزامات الدولية، والقيود التي تنشأ عن فقدان الحيز المتاح للسياسات الوطنية. ومن المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، بالنظر إلى أهداف التنمية وغاياتها، أن تأخذ البلدان جميعها في الاعتبار الحاجة إلى إقامة توازن مناسب بين الحيز المتاح للسياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية.

٦- ومن الجوهرى لجميع البلدان، من أجل تحقيق نمو وتنمية مستدامين ومنصفين، وجود إدارة رشيدة على جميع المستويات، وحرية وسلام وأمن، واستقرار داخلي، واحترام لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، وشفافية، ومساواة بين الجنسين، وسياسات موجهة نحو الأسواق، والتزام عام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية. ويتطلب أيضاً تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر، وإيجاد فرص للعمل، وجود سياسات اقتصادية سليمة ومؤسسات ديمقراطية راسخة تستجيب لاحتياجات الناس. ودور الدولة ودور السوق كلاهما حيويان لتصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية ناجحة، والحد من الفقر، وتحقيق توزيع منصف للدخل، وبناء هياكل أساسية مادية وبشرية، والتصدي لأوجه فشل الأسواق حيثما تحدث.

٧- ولقد كان ظهور عناصر فاعلة عالمية رئيسية جديدة فيما بين البلدان النامية وفيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سمة بالغة الأهمية من سمات تجربة العولمة في السنوات الأخيرة. وبينما لا تزال توجد أوجه لا تماثل في العلاقات الاقتصادية الدولية، تنطوي تركيبة الاقتصاد العالمي الجغرافية الجديدة على إمكانية توسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف وتحقيق إدماج جميع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل. فالتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب يكمل، ولا يحل محل، التعاون بين الشمال والجنوب، ويمكن أن يساهم في تحقيق نمو وتنمية عالميين متوازنين.

٨- وفي اقتصاد عالمي متزايد التعقيد، للأونكتاد دور هام يجب أن يقوم به كمؤسسة عالمية العضوية تنهض بولاية العمل كمرکز التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويضفي الترابط المتزايد في الاقتصاد الخاضع للعولمة أهمية إضافية على الأونكتاد الثاني عشر.

٩- ويؤسس مؤتمر أكرا على توافق آراء ساو باولو مع توفيره تحليلاً حديثاً للسياسات واستجابات على صعيد السياسات فضلاً عن مبادئ توجيهية لتعزيز الأونكتاد ولتحسين دوره الإنمائي، وتأثيره، وفعاليته المؤسسية. وينبغي أن يدرس الأونكتاد قضايا جديدة وقديمة يمكن أن تؤدي إلى إيجاد فهم أفضل للسبل والوسائل التي يمكن بها كفاءة زيادة أثر العولمة والتجارة الإيجابية على التنمية إلى أقصى حد.

١٠- وينبغي للأونكتاد، مع عمله الداعم لجميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أن يعزز عمله بشأن المشاكل الخاصة التي تواجهها القارة الأفريقية وأقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد أن يعزز أيضاً عمله بشأن الاحتياجات والمشاكل الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان غير الساحلية وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة بنوياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة. وينبغي له أن يساعد أيضاً بلدان العبور النامية فيما يتعلق بالتحديات الخاصة التي تواجهها بخصوص الهياكل الأساسية والنقل.

١١- وينبغي أن يساهم الأونكتاد، ضمن ولايته، في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وينبغي أن يواصل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وسيساعد، بفضل جميع جوانب عمله، على تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي وعلى تمهيد الطريق نحو عام ٢٠١٥. وينبغي أن يساهم أيضاً في تنفيذ التدابير المحددة التي طُلبت في مؤتمر القمة العالمي الذي عُقد عام ٢٠٠٥، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وإعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وينبغي أن يساهم أيضاً في مواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الدوحة الوزاري وغيره من القرارات ذات الصلة.

أولاً - الموضوع الفرعي ١: تحسين الاتساق على جميع المستويات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في عمليات وضع السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك مساهمة النهج الإقليمية

ألف - تحليل السياسات

١٢- اعتمدت جداول الأعمال الوطنية للإصلاح الاقتصادي خلال العقدين الماضيين اعتماداً متزايداً على قوى السوق لزيادة كفاءة توزيع الموارد، مع التركيز على إدخال تحسينات على هيكل الحوافز والحد من تدخل الدولة. وفي السنوات الخمس الأخيرة، أسهمت هذه السياسات، مقترنة بظروف عالمية مواتية، في تحقيق نمو عام في الدخل وفي تحقيق الاستقرار في عدد كبير من البلدان. ولكن استخدمت سياسات استباقية على المستويين الوطني والدولي، تدعم تراكم رأس المال وتعزز الإنتاجية، لإدماج جميع البلدان النامية بنجاح في العلاقات الاقتصادية الدولية وإجراء تحسينات متواصلة لرفاه السكان بجميع فئاتهم.

١٣- ولقد أصبح التكامل والتعاون الإقليميان، بما في ذلك عن طريق مبادرات واتفاقيات محددة، سمة بارزة من سمات المشهد الاقتصادي الدولي. ويتيح القرب الجغرافي والثقافي مزايا كبيرة في طائفة متنوعة من المجالات

الاقتصادية. ويمكن أن تساهم زيادة تكامل البلدان والمناطق النامية مساهمة كبيرة في دعم جداول الأعمال الإنمائية الوطنية وفي تحقيق النمو والكفاءة الاقتصاديين، بما في ذلك من خلال إتاحة فرص تجارية جديدة وتوليد منافع وفورات الحجم بالنسبة للبلدان المشاركة، وهي هامة بالذات للبلدان ذات الحجم الاقتصادي الصغير. وبالنظر إلى تزايد عدد مبادرات التكامل الإقليمي، فإن أثرها على البلدان النامية يستحق اهتماماً خاصاً مع مراعاة اختلاف مستويات التنمية.

١٤- واستكمالاً للجهود الإنمائية الوطنية ثمة حاجة عاجلة إلى تحسين تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. وللمساهمة في تحقيق ذلك، من المهم مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العمل على تحقيق التنمية. ولهذا الغرض نفسه، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة على المستوى الوطني لتحسين التنسيق فيما بين جميع الوزارات والمؤسسات المختصة. كذلك، ينبغي تشجيع التنسيق بين المؤسسات الدولية على صعيد السياسات والبرامج، وتشجيع الاتساق على المستويين التنفيذي والدولي، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في إعلان الألفية والمتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر، والتنمية المستدامة.

١٥- والنمو السريع الذي حدث في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة ارتبطت به اختلالات كبيرة في الحسابات الجارية وفي حسابات رأس المال. وإيجاد حلٍ منظم للاختلالات العالمية يمثل مسؤولية مشتركة. ومن المهم العمل على تحقيق الاستقرار المالي الدولي والنمو المستدام. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها لتحقيق ذلك صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي، وكذلك نظر اللجنة النقدية والمالية الدولية في سبل شحذ الأدوات التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار المالي الدولي وتحسين منع الأزمات.

١٦- ولقد اتسمت السنوات القليلة الماضية بوجود بيئة دولية مواتية للديون الخارجية للبلدان النامية. فنتيجة لتحسن السيولة العالمية وتحسينات السياسات في البلدان النامية، انخفض الميل إلى تجنب المخاطر لدى المستثمرين الدوليين وهو ما أدى إلى تدفقات كبيرة لرأس المال الخاص نحو البلدان النامية المتوسطة الدخل. غير أن نوبات الاضطراب المالي الأخيرة تشير إلى أن هذه الظروف المواتية قد لا تستمر إلى الأبد. وفضلاً عن ذلك لا تزال بعض البلدان، بما فيها عدد محدود من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تشهد عجزاً كبيراً في الحساب الجاري.

١٧- والمالية العامة الفعالة، بما في ذلك الضرائب، عنصر أساسي في تمويل التنمية. ولكن القاعدة الضريبية الفعلية الحالية في بلدان نامية كثيرة هي قاعدة صغيرة للغاية بحيث لا تدر إيرادات عامة كافية، وكثيراً ما تكون القدرات المؤسسية الخاصة بتحصيل الضرائب، وسياسات إعادة توزيع الحصائل الضريبية، ضعيفة. والمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تساعد بلداً على بلوغ مستويات كافية من تعبئة الموارد المحلية على مدى فترة زمنية مناسبة، مع زيادة رأس المال البشري وتحسين القدرات الإنتاجية والتصديرية. وبالنسبة لبلدان كثيرة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية هي أكبر مصدر للتمويل الخارجي، وتنطوي على أهمية حاسمة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المنصوص عليها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وكذلك الأهداف والغايات الواردة في إعلان الألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ومن ثم، فإن تدفقات المعونة والتعاون في تقديمها يمكن أن يكونا حيويين

للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والمتفق عليها دولياً، مع بذل البلدان جهوداً لإيجاد موارد محلية كافية. ورغم المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الديون، ما برحت بلدان نامية كثيرة تواجه تحديات تمويلية وتحتاج إلى دعم دولي مستمر. وينبغي الوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها التزامات بلدان كثيرة متقدمة بأن تبلغ بحلول سنة ٢٠١٥ هدف تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، في سياق الشراكة العالمية القائمة على المسؤوليات المشتركة. والالتزامات التي قطعتها على نفسها جهات مانحة كثيرة بأن تقدم معونة جديدة كبيرة ينبغي أن تتيح تجاوز صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الإسمية مستوياته الحالية، التي بلغها فعلاً في أوائل تسعينات القرن الماضي.

باء - الاستجابات على صعيد السياسات

١٨- إن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ينبغي أن تكون متحذرة بشكل راسخ في شراكة عالمية من أجل التنمية وفي منظومة أمم متحدة قوية تستجيب لاحتياجات وأولويات جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، وتكون مسؤولة فيما يتعلق بتلك الاحتياجات والأولويات.

١٩- واختلاف السياسات يمكن أن يساعد البلدان على بلوغ أولوياتها وأهدافها الإنمائية. فاختلاف الأوضاع الاقتصادية والثقافات، ورأس المال البشري، والتجارب التاريخية معناه أنه بينما يتسنى تحديد مبادئ عامة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية، لا يوجد نموذج دقيق واحد لتحسين الإدارة والمؤسسات ولجعلهما يعززان النمو. وينبغي أن تستند السياسات والممارسات المحددة المطلوبة لتحسين الإدارة والمؤسسات ولجعلهما يعززان النمو إلى تحليل تشخيصي مفصّل وبالغ الدقة يحدد المعوقات التي تحول دون تحقيق نمو وتنمية بقيادة القطاع الخاص. ومن ثم فإن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار احتياجات كل بلد وظروفه المحددة.

٢٠- ونحن نحث الدول بقوة على عدم إصدار وتطبيق أي إجراء اقتصادي أو مالي أو تجاري انفرادي لا يكون وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية، ويؤثر على المصالح التجارية. فهذه الإجراءات تعوق إمكانية الوصول إلى السوق، والاستثمارات، وحرية العبور، ورفاه سكان البلدان المتضررة.

٢١- ويتحمل كل بلد المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن أن تكون هناك أي مغالاة في التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ومن اللازم أن تكون الجهود الإنمائية الوطنية مدعومة ببيئة اقتصادية وطنية ودولية مواتية، ومن الممكن أن يستفيد التنفيذ الفعال لاستراتيجية إنمائية وطنية من تدابير إقليمية وعالمية داعمة على صعيد السياسات واتساق أكبر في النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. وتتطلب التنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني والدولي، وجود سياسات اقتصاد كلي تكون مواتية للنمو وتراعي أثرها البيئي والاجتماعي، وسياسات هيكلية تتسم بالكفاءة. وهذه السياسات ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود معززة لتحسين فعالية الحكومة وجودتها التنظيمية وشفافيتها وخضوعها للمساءلة. ومن اللازم إدماج السياسات التجارية إدماجاً كاملاً في إطار سياسات محلية سليمة واستراتيجيات إنمائية وطنية سليمة. ومن اللازم إدماج الحد من الفقر والتجارة ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٢- وهناك صلات وثيقة بين التنمية المستدامة والحد من الفقر وتمكين المرأة وهي صلات هامة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وينبغي جعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صلب السياسات والممارسات الإنمائية.

٢٣- وعلى المستوى الوطني، يتسم الاتساق بين السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي والسياسات الخاصة بالاقتصاد الجزئي بأهمية حاسمة. ومن الممكن تصميم سياسات الاقتصاد الجزئي والسياسات الهيكلية على نحو يوفر حوافز استثمارية يمكن أن تحقق نمواً في الإنتاجية وتحسّن قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة دولياً. ومن الممكن تحسين أثر السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية والنهوض بالمستوى التكنولوجي بواسطة سياسات تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبواسطة سياسات بشأن التجارة والمنافسة. ومن الأرجح أن تنجح سياسات الاقتصاد الكلي وحوافز الاستثمار المحلي في تحفيز الاستثمار عندما يكملها تغيير هيكلية وتكنولوجية. ويحقق التكامل التجاري أقصى درجات فعاليته عندما يكون مرتبطاً بالنهوض بالمستوى التكنولوجي ويؤدي إلى زيادة القيمة المضافة عن طريق شبكة من روابط الإنتاج الأمامية والخلفية المحلية.

٢٤- وينبغي أن تهدف إدارة الاقتصاد الكلي لتزايد حصائل الضرائب والنقد الأجنبي الناشئة عن تصدير السلع الأساسية إلى ضمان إسهام الانتعاش الحالي لأسعار السلع الأساسية في التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التغيير الهيكلي والإصلاحات الهيكلية، وتعزيز تحصيل الإيرادات، والشفافية المناسبة، والتنوع، والتصنيع، وهيئة فرص العمل المستدامة. وينبغي للبلدان النامية الغنية بالموارد أن تستخدم أيضاً، بدعم من المجتمع الدولي، ريع الموارد المتزايد في تأمين الاستدامة الطويلة الأجل، عن طريق الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، وتلبية احتياجات التوظيف والاحتياجات الاجتماعية.

٢٥- وفي البلدان النامية، تستلزم ضرورات تنمية المشاريع والتغيير الهيكلي قيام المؤسسات بتوفير آليات لتنفيذ سياسات ترمي إلى تحقيق معدلات استثمار مرتفعة واعتماد تكنولوجيات حديثة. وينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي الذي يقوم عليه الإصلاح المؤسسي هو التصدي لأوجه القصور في المعلومات والتنسيق والاتصالات، التي تضر بعملية صنع القرار على مستوى المشروع، وتحسين الشفافية.

٢٦- وينبغي توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارات ووضع القواعد الاقتصادية الدولية. وما زالت الجهود الرامية إلى إصلاح التركيبة المالية الدولية هامة، بالنظر إلى أن زيادة صوت ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مؤسسات بریتون وودز ما زالت شاغلاً مستمراً.

٢٧- والتعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، وكذلك التكامل فيما بينها حيثما كان هناك سعي إليه، يمكن أن يعززا الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاتفاقات المتعددة الأطراف وأن يفضيا إلى زيادة نمو إنتاج البلدان النامية وتجارها وتأثيرها. وهذا التعاون يمكن أن يحقق مكاسب إنمائية كبيرة إذا تجاوز نطاق تحرير التجارة وشمل سياسات تدعم النمو والاستقرار والتنمية الصناعية والبنية التحتية والعمالة والتغيير الهيكلي، ويمكن أيضاً أن يدعم النهج المبتكرة ويوسّع نطاق الخيارات المتاحة على صعيد السياسات من أجل التنمية. ويمكن أن يكون التعاون النقدي والمالي الإقليمي اعتباراً هاماً في زيادة تطوّر النظام النقدي الدولي. ويمكن أن تكون آليات التمويل الإقليمية، من قبيل المصارف الإنمائية الإقليمية أو أسواق رأس المال الإقليمية، مكملةً للمؤسسات الدولية وأن توفر

مصادر تمويلية طويلة الأجل، لا سيما من أجل البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة التي لا توجد لديها أسواق مالية محلية مكتملة النمو. وثمة شكل إيجابي آخر من أشكال التعاون الذي يشمل المصارف المركزية الموجودة في المنطقة يتعلق بتيسير التجارة والتمويل القصير الأجل. والترتيبات الإقليمية التي ترمي إلى تحقيق استقرار أسعار الصرف فيما بين البلدان الموجودة داخل منطقة وتحظى بحصة مرتفعة ومتزايدة من التجارة والتدفقات المالية داخل تلك المنطقة يمكن أن تكون عنصراً هاماً في إقامة سوق مشتركة.

٢٨- وثمة حاجة إلى تعزيز دور الاتفاقات ومناطق التجارة الحرة الإقليمية ودون الإقليمية، تماشياً مع النظام التجاري المتعدد الأطراف، في إقامة نظام تجاري عالمي أفضل. وينبغي أن تواصل المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها المصارف الإنمائية الإقليمية، دعم المشاريع التي تنهض بالتكامل دون الإقليمي والإقليمي فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٩- ووجود استقرار نقدي ومالي على الصعيدين الوطني والدولي ومنع الأزمات مهمان لتحقيق التنمية والنمو المستدامين. ويمكن أن تساهم البلدان جميعها في تحقيق الاستقرار المالي الدولي بالعمل على وجود نظم تنظيمية شفافة وفعالة ويمكن التنبؤ بها. وعلى الصعيدين الوطني والدولي، يجب أن يكون الاستقرار النقدي والمالي مدعوماً بمؤسسات فعالة تحدد الأزمات المحتملة وتمنع حدوثها. وهذا يتطلب على جميع المستويات وجود بيانات اقتصاد كلي شفافة ودقيقة وآنية، ورصدًا دائمًا لهياكل الديون، وتحليلاً شاملاً لتدفقات رأس المال الدولية.

٣٠- ومن اللازم أن يظل الإشراف المتعدد الأطراف هو محور الجهود الرامية إلى منع حدوث الأزمات، وينبغي أن يركز ليس فحسب على البلدان المعرضة للأزمات بل أيضاً على استقرار النظام ككل. والتدابير الرامية إلى التخفيف من أثر التقلب المفرط في تدفقات رأس المال القصيرة الأجل وإلى تحسين شفافية التدفقات المالية وتحسين المعلومات المتعلقة بها هي تدابير هامة ويجب النظر فيها.

٣١- والتدابير الرامية إلى زيادة قدرة الاقتصادات على تحمّل الهزات الخارجية والداخلية حيوية أيضاً للجهود الرامية إلى منع الأزمات وينبغي تحسينها. وعدا عن الجهود الرامية إلى تعزيز استجابة السلطات للمخاطر، بما يشمل تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي، من المهم تعبئة الموارد المحلية وزيادة القدرة على تحمّل الديون.

٣٢- والقدرة على تحمّل الديون أساسية لدعم النمو كما أنها، مع وجود إدارة فعالة للديون، مهمة للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وتلعب تحليلات القدرة على تحمّل الديون دوراً حيوياً في تحديد إمكانية حدوث أزمات ديون. وينبغي أن توجه الموارد المالية المحررة عن طريق تخفيف عبء الديون صوب أنشطة تتسق مع القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تنفذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب وينبغي توفير موارد إضافية لضمان عدم حدوث انخفاض في القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية. وينبغي لجميع الدائنين، بمن فيهم الدائنون الذين لا ينتمون إلى نادي باريس والدائنون التجاريون، أن يشاركوا في هذا الجهد على أساس منصف. ونحن نحث المانحين على ضمان أن تكون التزاماتهم تجاه المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكتملة لتدفقات المعونة الحالية. ونشجع الدائنين والمدنيين على الوفاء بالتزاماتهم بأقصى سرعة ممكنة

وعلى القيام بممارسات مسؤولة في مجال الاقتراض والإقراض لبلوغ القدرة على تحمّل الديون. وينبغي مواصلة استخدام آليات من قبيل مبادلات الديون، حيثما كان ذلك مناسباً وعلى أساس كل حالة على حدة.

٣٣- وفي مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، تثير قضايا الكم والنوع تحديات تحليلية معقدة. فلا قياس كمية المعونة ولا قياس نوعيتها أو استخدامها الفعال هو عملية سهلة. وزيادة التعاون فيما بين شركاء التنمية والمؤسسات الدولية المختصة، ومن بينها شركاء التمويل الإنمائي غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية حيثما كان ذلك مناسباً، يمكن أن تحسّن الملكية القطرية، وتزيد من اتساق الموارد الخارجية مع الأولويات الإنمائية الوطنية، ومن المساءلة المتبادلة. وفي هذا الصدد، ساهم إعلان باريس بشأن فعالية المعونة مساهمة هامة، يمكن أن تؤسس عليها منظومة الأمم المتحدة. ويرحب المؤتمر بزيادة الموارد التي ستتاح نتيجة لتحديد جداول زمنية من قبيل بلدان متقدمة كثيرة لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول سنة ٢٠١٥، ولتخصيص نسبة تبلغ ٠,٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول سنة ٢٠١٠، عملاً ببرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، ولتخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة لصالح أقل البلدان نمواً في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠، ويحث البلدان المتقدمة، التي لم تفعل ذلك بعد، على بذل جهود ملموسة في هذا الصدد وفقاً لالتزاماتها.

٣٤- وينبغي أن يكون التعاون الدولي أكثر دعماً للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة خصائصها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك احتياجاتها وأولوياتها المحددة.

جيم - مساهمة الأونكتاد

٣٥- ينبغي للأونكتاد، بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن يجري بحثاً وتحليلات بشأن السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، والتجارة، والاستثمار، والتمويل، والديون والفقير، والترابط بين هذه العناصر. وينبغي استخدام هذه البحوث لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين رفاه مواطنيها ومعالجة الفرص والتحديات الناشئة عن العولمة.

٣٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد دوره الهام وخصوصيته في أداء تحليلات السياسات وتحديد خيارات السياسات على المستويين العالمي والوطني. وينبغي للأونكتاد، في عمله المتصل بالعولمة واستراتيجيات التنمية، أن يركز على ما يلي:

(أ) تعيين الاحتياجات والتدابير المحددة الناشئة عن الترابط بين التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والسياسات على مستوى الاقتصاد الكلي من حيث تأثيره على التنمية؛

(ب) المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل للاتساق بين القواعد والممارسات والعمليات الاقتصادية الدولية، من جهة، والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من الجهة الأخرى؛

(ج) دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات التنمية تتلاءم مع ظروفها المحددة ومع فرص العولمة وتحدياتها؛

(د) معالجة الاحتياجات الخاصة المعقدة الواسعة التباين والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة بنيوياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة؛

(هـ) المساهمة في مناقشة السياسة الإنمائية العالمية بتسليط الضوء على علاقات الترابط بين العولمة والتجارة ومؤشرات التنمية استناداً إلى إحصاءات موثوقة وآنية.

٣٧- وينبغي استغلال خبرة الأونكتاد لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها أن تدعم العولمة الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمنصفة، والنمو المستدام، والتنمية الملائمة، بما يشمل تهئية بيئة مواتية للقطاع الخاص. وينبغي أن يساهم الأونكتاد أيضاً في هدف تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وذلك بدراسته، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية المختصة، مساهمة التجارة في النمو، وإيجاد فرص عمل، والحد من الفقر.

٣٨- وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن يساهم عمل الأونكتاد في زيادة الاتساق في عملية وضع السياسات الاقتصادية العالمية، لا سيما من حيث ترابط واتساق التجارة الدولية، والاستثمار، والسياسات والترتيبات المالية، بهدف مساعدة البلدان النامية على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي وجني ثمار أكبر من العولمة.

٣٩- وعلى الصعيد الوطني، تشمل المجالات التي ينبغي أن يولي الأونكتاد اهتماماً خاصاً لها ما يلي:

(أ) تأثير التنمية بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الموجهة نحو تحقيق النمو؛

(ب) تهئية بيئة تكون مواتية للاستثمار من قبل القطاع الخاص ومنظمي المشاريع؛

(ج) سياسات ترمي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وإلى تحسين قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي؛

(د) القضاء على الفقر، ونظم توزيع الدخل والإيرادات العامة؛

(هـ) تعزيز الإدارة الرشيدة في المؤسسات المحلية المتعلقة بالتنمية.

٤٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليله لقضايا الديون وتمويل التنمية وأن يستمر في برنامج الخصاص ببناء القدرات لأغراض إدارة الدين العام. وينبغي للأونكتاد أن يواصل، بالاستناد إلى عمله التحليلي، تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية عن طريق برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرها من الجهات صاحبة الشأن. وينبغي أن يواصل الأونكتاد المشاركة في العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بالدين الخارجي والتمويل، بما في ذلك "نادي باريس" ومحفل التعاون الإنمائي. وينبغي السعي لتحقيق أقصى درجات التأزر بين العمل التحليلي والمساعدة التقنية.

٤١- ويجب أن يعزز الأونكتاد تركيزه بشكل خاص على احتياجات أقل البلدان نمواً واحتياجات أفريقيا عبر جميع مجالات ولايته. وينبغي أيضاً أن يواصل تكريس اهتمامه للمجموعات الأخرى من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة،

وفقاً لتلك الاحتياجات. وينبغي للأونكتاد أن يساهم في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لوضع توصيات عملية على صعيد السياسات لضمان جعل العولمة مفيدة لجميع البلدان النامية وذلك بالاستفادة من مجالات الخبرة والميزة المقارنة الموجودة لدى الأونكتاد تحديداً.

٤٢- وينبغي أن يدعم الأونكتاد الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل، لا سيما في مواجهة التحديات المحددة المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر.

٤٣- وقد دأب الأونكتاد عادةً على القيام بدور جوهري في دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في أركان عمله الثلاثة جميعها. وينبغي أن يعزز عمله في هذا المجال من خلال: (أ) تعميق بحوث وتحليلات أوجه التآزر التي أوجدتها التجارة والاستثمار والتمويل فيما بين بلدان الجنوب؛ (ب) تحسين البيانات والأدوات التحليلية المتعلقة بالتدفقات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ج) تعزيز التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب وكذلك التعاون الإنمائي الثلاثي.

٤٤- وينبغي تكثيف الدعم المقدم إلى الشعب الفلسطيني للتخفيف من الوضع الاقتصادي والاجتماعي السلبي في الأراضي الفلسطينية وذلك بهدف تهيئة الظروف التي تفضي إلى بناء دولة فلسطينية ذات سيادة وقادرة على البقاء وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخريطة الطريق، والتفاهم المشترك الصادر عن مؤتمر أنابوليس، ومؤتمرات باريس. ونحن نرحب ببرنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في مجالات بناء القدرات، والسياسة التجارية، وتنمية المشاريع، والاستثمارات، وينبغي تعزيز ذلك البرنامج بتزويده بموارد كافية وبالأشطة التنفيذية ذات الصلة.

ثانياً - الموضوع الفرعي ٢: القضايا الرئيسية للتجارة والتنمية والحقائق الجديدة في جغرافيا الاقتصاد العالمي

ألف - تحليل السياسات

٤٥- لقد أوجدت المشاركة في النظام التجاري الدولي فرصاً وتحديات أمام البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وبرزت بعض البلدان النامية كمحركه نشطة للتجارة على المستويين الإقليمي والعالمي. واشتدت حدة المنافسة على السلع الأساسية. وهناك تحرك نحو الإقليمية. وفي السعي العالمي وراء العمالة والمهارات والخدمات ذات القدرة التنافسية من حيث التكلفة ومن حيث الجودة، تعلق أهمية كبيرة على التفوق في المعرفة والابتكار والتكنولوجيا. والحد من الحواجز التجارية يمكن أن يعزز زيادة الكفاءة في الإنتاج وارتفاع الإنتاجية والدخل مع زيادة فرص الحصول على السلع والخدمات. غير أن زيادة فتح الأسواق تستتبع عادة تكاليف تكثيف بالغة الأهمية في البلدان النامية. ويجب معالجة هذه القضايا بفعالية حتى تضمن البلدان النامية نجاح تحرير التجارة في تعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية والحد من الفقر. ويتطلب تحقيق أقصى قدر من الفوائد المترتبة على تحرير التجارة الدولية وتقليل تكلفة هذا التحرير إلى الحد الأدنى وجود تآزر واتساق بين السياسات وأساليب الإدارة على جميع المستويات.

٤٦- وهناك تحدٍ تنطوي عليه زيادة تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف هو ضمان أن تكون التجارة هي قاطرة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى استئصال الفقر. فوجود نظام تجاري متعدد الأطراف جيد

الأداء وعالمي ومستند إلى قواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف يمكن أن يحقق فوائد هامة للتنمية. وينبغي أن تسهم جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في تحقيق هذا الهدف. ولذا ينبغي لجولة الدوحة أيضاً أن تيسر اندماج البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، اندماجاً مفيداً في النظام التجاري الدولي، وينبغي أن تكفل نتائجها النهائية وجود التزامات عادلة ومتوازنة ومنصفة ومتصلة بفتح الأسواق فيما بين الأعضاء جميعهم.

٤٧- ويشكل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية لمعظم البلدان الساعية إلى الاستفادة بالكامل من النظام التجاري الدولي. وجعل العضوية في منظمة التجارة العالمية عالمية حقاً مسألة مهمة. ولئن كان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يحقق فوائد، فإنه قد يكون عملية معقدة وشاملة. ففي بعض الحالات، نجد أن البلدان التي تسير على درب الانضمام تفتقر إلى الموارد والسياسات والمؤسسات الملائمة. وتُلاحظ في هذا الصدد أهمية المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والجهات المانحة الأخرى، وبخاصة المساعدة المقدمة لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن يطبق أعضاء منظمة التجارة العالمية بالكامل وبإخلاص المبادئ التوجيهية المتعلقة بانضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية التي اعتمدها المجلس العام للمنظمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وينبغي أن تكون عملية انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية متسقة مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومع وضع هذه البلدان كبلدان نامية. وينبغي أيضاً أن يكون انضمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية متسقاً مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومع وضع هذه البلدان. وترى بعض البلدان الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أنها تواجه طلبات مفرطة، تتجاوز التزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية.

٤٨- وتتزايد الأنواع المختلفة من الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة فيما بين البلدان المتقدمة، وفيما بين البلدان النامية، وكذلك بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فنسبة تقرب من ٥٠ في المائة من التجارة العالمية في السلع تغطيها اتفاقات تجارية إقليمية ولا تخضع لمعاملة الدولة الأولى بالرعاية. ويمكن أن يساعد التكامل الإقليمي البلدان النامية في التغلب على قيود الحجم الاقتصادي الصغير بتوفير مزيد من الفرص التجارية، وتعزيز الكفاءة، وزيادة القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإتاحة وفورات الحجم، وضمان زيادة القدرة التفاوضية للبلدان الأعضاء في منطقة متكاملة، ومن ثم تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المساهمة في السلام والاستقرار. وينبغي أن تكون الاتفاقات التجارية الإقليمية شفافة ومتسقة مع قواعد التجارة المتعددة الأطراف وأن تهدف إلى المساهمة في تهيئة بيئة تفضي إلى التنمية المستدامة.

٤٩- وعلى الرغم من تآكل الأفضليات التجارية تدريجياً نتيجة لعدة عوامل تشمل، فيما تشمله، تحرير التجارة المتعددة الأطراف، فإن لهذه الأفضليات، بما فيها نظام الأفضليات المعمم، دوراً مفيداً في مساعدة البلدان في تحقيق النفاذ إلى الأسواق وزيادة قدرتها التنافسية، وبخاصة إذا ما اقترنت باستراتيجيات وطنية طويلة الأجل لتعزيز تكيف البلدان المعتمدة على الأفضليات مع الأسواق الدولية الأكثر انفتاحاً.

٥٠- ولا تزال التحديات المتعلقة بالتجارة في السلع الأساسية قضية رئيسية في القرن الحادي والعشرين. ولئن كان الرواج الحالي للسلع الأساسية قد حسن وضع السلع الأولية في التجارة العالمية وأنعش الدور الذي يمكن أن تؤديه تجارة السلع الأساسية في المساهمة في النمو الاقتصادي المتواصل والحد من الفقر في الاقتصاد الخاضع للعلو،

فإن الحقائق الرئيسية لاقتصاد السلع الأساسية لا تزال قائمة، بما في ذلك تقلبات الأسعار في القطاع، وتأثيرها على الدخل الحقيقي، وقلة الفوائد الإثائية المترتبة على إنتاج السلع الأولية والتجارة فيها بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والصعوبات المستمرة في مجال التنويع. وحدث انتعاش جديد طويل الأجل في الطلب على السلع الأولية وفي قيمة هذه السلع في التجارة العالمية سيعزز احتمال تمكن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من تحقيق مكاسب كافية من التجارة في السلع الأساسية للتخفيف من قيود التمويل وسيسمح لها بإطلاق اقتصاداتها في مسار نمو مستدام تحقق فيه زيادة الدخل والتنويع والحد من الفقر. وهذه التوقعات تطرح فرصاً وتحديات أمام التجارة والتنمية، وتطرح الحاجة إلى استجابات سياساتية ملائمة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

٥١- وهناك عدة قضايا ناشئة تتصل بمدى ترجمة الزيادة في الطلب على السلع الأساسية وارتفاع أسعار هذه السلع إلى نمو وتنمية وحيدٍ من الفقر بشكل مستدام. ومن أهم هذه القضايا: دمج الشركات وتركزها في سلاسل الإمداد الدولية بالسلع الأساسية والحاجة إلى وجود بيئة تنافسية للسلع الأساسية؛ وارتفاع أسعار الصرف وفقدان القدرة التنافسية؛ وتوزيع المكاسب بين مختلف العناصر الفاعلة في قطاع السلع الأساسية، وتوجيه الإيرادات نحو الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري؛ والعلاقة بين زيادة استخدام السلع الأساسية والتنمية المستدامة؛ واستخدام السلع الأساسية كمصدر قوة؛ بالإضافة إلى آثار تقلبات أسعار الطاقة والأغذية.

٥٢- وقد تزايدت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بدعم من تلاقي العوامل المتصلة بالسياسات والعوامل المتصلة بالأسواق. وينبغي استغلال الإمكانيات الجديدة للتجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية استغلالاً كاملاً، وينبغي أن يحظى هذا الاتجاه بالتشجيع وأن تعم الفوائد جميع المناطق. وينبغي أن يكمل ذلك التجارة والتعاون الاقتصادي من أجل التنمية بين الشمال والجنوب. وهناك إمكانيات كبيرة للتجارة والاستثمار فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية.

٥٣- ولئن كانت الدول جميعها مسؤولة عن حماية سكانها، فإن صياغة وتنفيذ الأنظمة التقنية ينبغي القيام بهما بأسلوب يتسق مع أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهناك حاجة إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة ومجدية في عمليات وضع المعايير الدولية، وصياغة معايير جديدة بأسلوب شفاف وشامل، وإلى تدعيم القدرة المؤسسية والتقنية في البلدان النامية لتيسير الامتثال للمعايير الجديدة في أسواق التصدير.

٥٤- ولكي تستغل الفرص الناشئة من التحرير والتكامل استغلالاً كاملاً، ينبغي أن توجد بيئة مساعدة قد تشمل سياسات المنافسة الوطنية والإقليمية والتعاون الدولي في آن واحد، لمعالجة الممارسات المانعة للمنافسة، وبخاصة الممارسات المؤثرة على تجارة وتنمية البلدان النامية. وتزايد نطاق الممارسات المانعة للمنافسة، بما في ذلك إساءة استغلال الهيمنة، قد يبطل فوائد تحرير التجارة والاستثمار من جانب البلدان النامية.

٥٥- واقتصاد الخدمات هو الجبهة الجديدة لزيادة التجارة والإنتاجية والقدرة التنافسية، ولتوفير الخدمات الأساسية وحصول الجميع عليها. وفي السنوات الأخيرة، حقق بعض البلدان النامية أداءً جيداً في تجارة الخدمات. وإدماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، إدماجاً إيجابياً في اقتصاد الخدمات العالمي وزيادة مشاركتها في تجارة الخدمات، وبخاصة في طرائق التصدير وفي قطاعات التصدير التي تمهدها، يظل تحدياً رئيسياً في مجال التنمية.

وينبغي أن تجري عملية التحرير مع المراعاة الواجبة لأهداف السياسات الوطنية، ومستوى التنمية في كل بلد، ومبدأ التحرير التدريجي، على النحو المنصوص عليه في المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٥٦- وقد أسفرت العولمة وأسفر الترابط عن تزايد تدفقات الهجرة الدولية. وأبرزت هذه الظاهرة الرباط المهم بين الهجرة الدولية والتنمية. وينبغي منح جميع المهاجرين الحماية الكاملة لحقوق الإنسان إلى جانب التقيد الكامل بقوانين العمل الواجبة التطبيق عليهم، بما في ذلك المبادئ وحقوق العمل المجسدة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٥٧- وعمليات الإنتاج المعولمة، والتجارة بين الشركات، وعمليات التسليم في الوقت المناسب تتطلب جميعها خدمات نقل ولوجستيات تتسم بالكفاءة والفعالية التكاليفية ويمكن الاعتماد عليها وأقل إثارة للصعوبات الإدارية. ويشكّل النفاذ إلى شبكات النقل العالمية، وانخفاض تكاليف النقل والمعاملات، والتدابير الفعالة لتيسير التجارة عناصر حاسمة الأهمية للمشاركة للنشطة في التجارة الدولية. ولا يزال عدد كبير من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، يفتقر إلى البنية التحتية الأساسية للنقل وإلى التدابير الأساسية لتيسير التجارة. وينبغي اتخاذ خطوات إضافية على المستويين الوطني والدولي لبلوغ التطبيق الكامل للتدابير الأساسية لتيسير التجارة.

٥٨- ويجب التصدي لتغير المناخ بالنظر إلى آثاره الاقتصادية والبشرية. وتشكّل الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في آن واحد والقدرات الخاصة لكل طرف، المحفل المناسب للتفاوض بشأن القضايا المتصلة بالحد من الاحترار العالمي. ويمكن أن تكون لتدابير الاستجابة لتغير المناخ آثار على التجارة والتنمية، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والدول الساحلية المنخفضة.

٥٩- ويوفّر صون التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً إمكانيات جديدة لتجارة البلدان النامية واستثماراتها، وكذلك لمشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتعامل مع منتجات التنوع البيولوجي. وبالنسبة لبعض البلدان، توفر التجارة في المنتجات والخدمات المتصلة بالتنوع البيولوجي وسيلة هامة للحفاظ على التنوع البيولوجي وتدعيم التنمية، مع التسليم بتعقّد هذه القضية من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية.

٦٠- وتمثل المعارف التقليدية، والموارد الوراثية، والابتكار والممارسات ثروات هامة للبلدان النامية، ولكن هذه الثروات عرضة لفقدان وإساءة الاستخدام. ويظل الحفاظ عليها وحمايتها واستخدامها استخداماً مستداماً أمراً هاماً.

٦١- والمعونة من أجل التجارة هي أداة هامة للتجارة الدولية والتنمية. فهي يمكن أن تساعد جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على الاستفادة المحدية من فرص الوصول إلى الأسواق. وتنفيذ المعونة من أجل التجارة واستخدامها استخداماً فعالاً يمكن أن يساعد البلدان النامية في وضع تدابير مصاحبة تساعد في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها، وتساعد بصورة أعم في توسيع تجارتها. ولا يمكن أن تكون المعونة من أجل التجارة بديلاً للفوائد الإنمائية المترتبة على تحقيق النجاح والنتائج المتوازنة في جولة الدوحة ولكنها ستكون مكملاً مفيداً لهذه النتائج.

باء - الاستجابات السياسية

- ٦٢- لجعل العولمة قوةً إيجابية يتقاسم الجميع منافعتها بإنصاف، ينبغي وضع مجموعة شاملة ومتسقة من السياسات والمبادرات الإنمائية. وضمان مشاركة جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، مشاركة فعالة ونوعية ومفيدة في النظام التجاري الدولي يشكّل تحدياً وفرصة على درجة كبيرة من الأهمية.
- ٦٣- وينبغي لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية تأكيد وتكرار التزامهم، في إطار منظمة التجارة العالمية، بتعزيز وجود نظام تجاري متعدد الأطراف جيد الأداء، ومستند إلى قواعد، ومفتوح، ومنصف، ويمكن التنبؤ به، وغير تمييزي، ويشجع التنمية. ويجب أن يظهر اهتمامهم المشترك ورغبتهم السياسية في إنجاز جولة مفاوضات الدوحة بنجاح في إطار منظمة التجارة العالمية وتحقيق جدول أعمالها الأساسي بالكامل بما يتفق مع بعدها الإنمائي العام.
- ٦٤- وينبغي أن تكون البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تسير على درب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قادرة على القيام بذلك بشروط تعكس تجارة كل منها وظروفه المالية والإنمائية. وينبغي أن تكون هذه الشروط متسقة مع حقوق والتزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تتاح، بحسب الاقتضاء، للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تسير على درب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، المساعدة التقنية اللازمة قبل عملية الانضمام وفي أثنائها وفي مرحلة متابعتها وفقاً لمستوى نموها واحتياجاتها، وينبغي إزالة العوائق بهدف تيسير عملية الانضمام.
- ٦٥- ويجب أن تفي جميع البلدان بالتزاماتها الخاصة بشأن إتاحة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص محددة، وفقاً لما ينص عليه الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.
- ٦٦- وينبغي للبلدان المشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية أن تكفل اتساق السياسات وتوافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن تكون الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب أداة للتنمية المستدامة والتخفيف من الفقر وتحقيق التكامل الإقليمي، وأن تدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- ٦٧- ويتطلب تعزيز إدماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في التجارة الدولية بناء قدراتها الإنتاجية ودعم مشاركتها في سلاسل القيمة، بما في ذلك سلاسل القيمة في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية. وهناك أهمية للابتكار، والتكيف، وتعديل الهياكل المؤسسية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وللمحافل الإقليمية والأقليمية للحوار والتعاون.
- ٦٨- ويتسم بالأهمية كل من النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الإقليمية الأخرى المماثلة فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، يكون للجولة الثالثة الجارية لمفاوضات النظام الشامل (جولة ساو باولو) دور هام ينبغي أن تقوم به. ويمكن أن يُسهم النظام الشامل والمبادرات الإقليمية الأخرى فيما بين بلدان الجنوب في تدعيم دور البلدان النامية كقوة فعالة في نمو التجارة العالمية.

٦٩- وينبغي توجيه الاهتمام إلى مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في الاستفادة على نحو متبادل من زيادة تدفقات التجارة والاستثمارات.

٧٠- ولئن كان على البلدان النامية أن تواصل النهوض بالمسؤولية عن تنميتها الخاصة، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يساعد هذه البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، فيما تبذله من جهود لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية والبحثية والإمائية والبنية التحتية اللازمة للمشاركة الفعالة والمستنيرة والمفيدة في التجارة الدولية وفي النظام التجاري الدولي، وللمشاركة بشكل فعال واستباقي في المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات، بما في ذلك عن طريق المساعدة التقنية الملائمة للاحتياجات. وينبغي تخصيص موارد كافية لهذه الأغراض، وبخاصة ضمن الإطار الذي توفره استراتيجيات التنمية الوطنية والذي يشمل الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر والتي تجمع بين الاحتياجات من المساعدة المتصلة بالتجارة واحتياجات بناء القدرات، ومنها الاحتياجات الإمدادية.

٧١- وينبغي أن تهدف المعونة من أجل التجارة، بما في ذلك المساعدة التقنية الفعالة، إلى مساعدة البلدان النامية في جهودها من أجل تحقيق تحرير التجارة وإصلاحها والاستفادة منها حتى يتسنى بناء القدرات الإنتاجية وإقامة البنية التحتية المتصلة بالتجارة وفقاً لاحتياجات كل بلد وأولوياته. وهناك حاجة إلى زيادة المعونة من أجل التجارة وزيادة فعاليتها لمساعدة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في الاستفادة من النظام التجاري الدولي المستند إلى القواعد. وتوفير تمويل إضافي يمكن التنبؤ به ومستدام وفعال شرط أساسي للوفاء بولاية المعونة من أجل التجارة. وينبغي للبلدان المستفيدة أن تجعل التجارة في صلب استراتيجياتها الإنمائية وأن تدرج المعونة من أجل التجارة في هذه الاستراتيجيات، وفقاً لأولوياتها الوطنية، كأساس للدعم الفعال والمستدام.

٧٢- ويجب أن تكون هناك شفافية في وضع المعايير والأنظمة التقنية وأن يتسم تطبيقها بعدم التمييز، وألا تضع عراقيل لا داعي لها أمام التجارة. وينبغي أن يستمر حصول البلدان النامية على المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات للوفاء بالمعايير على نحو فعال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لتيسير مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة ومجدية في عمليات وضع المعايير على المستوى الدولي. وهناك حاجة إلى توجيه اهتمام خاص إلى تحسين البنية التحتية المادية والهياكل الأساسية التي تضمن الجودة في البلدان النامية وإلى تعزيز مشاركة مشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل الإمداد العالمية.

٧٣- وسيقتضي أيضاً تحرير التجارة المجدي معالجة التدابير غير الجمركية، بما يشمل، في جملة أمور، التدابير الانفرادية، حيثما يمكن أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها. واستخدام إجراءات انفرادية لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الجهود الرامية إلى التحرك صوب نظام تجاري غير تمييزي ومفتوح حقاً. وينبغي بذل جهود دولية لمعالجة التدابير غير الجمركية وللحد من الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المسوغة.

٧٤- وينبغي بذل الجهود لمنع وإزالة الهياكل والممارسات المانعة للمنافسة وتعزيز مسؤولية الشركات الفاعلة ومساءلتها على المستويين الوطني والدولي، ومن ثمّ تمكين المنتجين والمشاريع والمستهلكين في البلدان النامية من الاستفادة من تحرير التجارة. وينبغي أن يُستكمل ذلك بإشاعة ثقافة المنافسة وتحسين التعاون بين سلطات المنافسة. والبلدان النامية

مدعوة إلى النظر، على سبيل الأهمية، في وضع قوانين وأطر للمنافسة تكون أنسب لاحتياجاتها الإنمائية، وتُستكمل بالمساعدة التقنية والمالية اللازمة لبناء القدرات، مع المراعاة التامة لأهداف السياسات الوطنية والقيود المتصلة بالقدرات.

٧٥- وتشجّع الدول على تطبيق آلية التشاور الطوعي المنصوص عليها في الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصرفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بهدف التوصل إلى حلول مقبولة من جميع الأطراف. وينبغي تدعيم بناء قدرات أجهزة المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي مواصلة التعاون الدولي لمعالجة الممارسات المانعة للمنافسة، بما في ذلك عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وفضلاً عن ذلك، تشجّع الجهات المانحة على النظر في تقديم تمويل على أساس طوعي لإقامة مشروع دولي لبناء القدرات فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة الوطنية والإقليمية.

٧٦- وينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، ضمان أن تكون المعونة من أجل التجارة شاملة النطاق وضمن تقديمها بفعالية، مع مراعاة إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، بحسب الاقتضاء. ويشكل التمويل الإضافي الذي يمكن التنبؤ به والمستدام والفعال شرطاً أساسياً لأداء ولاية المعونة من أجل التجارة. والمعونة من أجل التجارة مطلوبة لدعم جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تحسين اندماجها في النظام التجاري العالمي والتكيف معه، وبناء القدرة الإنتاجية، والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، والقدرة التنافسية. وفي هذا السياق، يكون الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً مهماً لهذه البلدان. وينبغي أن تلبى المعونة من أجل التجارة الاحتياجات المشتركة والمحددة للبلدان النامية على نحو يوجهه الطلب ويستند إلى الاحتياجات. ومن ثمّ ينبغي أن تعكس المعونة من أجل التجارة أولويات المستفيدين وأن تتسق مع أولوياتهم الإنمائية.

٧٧- ويلزم اتخاذ إجراءات لمعالجة قضايا التجارة في السلع الأساسية والتنمية، المستمرة منذ أمد بعيد، حتى يتسنى للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، الحصول على فوائد إضافية من التكامل العالمي للأسواق وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ واستغلال المكاسب الإنمائية المترتبة على الانتعاش في أسعار السلع الأساسية.

٧٨- وفيما يتعلق بفرص وتحديات التجارة في السلع الأساسية والتنمية، المستمرة منذ أمد بعيد، لا بد من اتخاذ إجراءات سياسية للتخفيف من أثر التقلب الشديد في الأسعار وفي الدخل، وبخاصة الدخل الذي تحقّقه السلع الأساسية الزراعية، على البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، وعلى المزارعين الفقراء. وينبغي أيضاً أن تيسر السياسات تحقيق القيمة المضافة وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة الخاصة بالسلع الأساسية من جانب البلدان المنتجة للسلع الأساسية. وينبغي بذل جهود على جميع المستويات، وينبغي لجميع المشاركين في قطاع السلع الأساسية بذل جهود، لتحسين الشفافية والمساءلة. ومن السياسات المهمة أيضاً إقامة شبكات الأمان الاجتماعي، واستخدام أدوات إدارة المخاطر لتوقي خطر تقلبات الأسعار، وتنويع القواعد الاقتصادية للبلدان التي تستفيد من تزايد أسعار السلع الأساسية، وتيسير الحصول على الموارد لتمويل تنمية السلع الأساسية.

٧٩- ويلزم اتخاذ إجراءات لدعم الانتفاع الفعال من جانب البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من الفرص التي يتيحها ارتفاع أسعار السلع الأساسية حالياً للبدء في عملية تحقيق نمو اقتصادي مستدام لبلوغ هدف القضاء على الفقر. والانتعاش الذي تشهده السلع الأساسية حالياً له أيضاً تأثيرات ضارة خطيرة على البلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية، لا سيما أقل البلدان نمواً. وهذه التأثيرات الضارة تتراوح من مشاكل في ميزان المدفوعات، إلى انخفاض المبالغ التي تُنفق على التنمية، إلى انعدام الأمن الغذائي. وقد أعرب أيضاً بعض البلدان النامية عن شواغل بشأن حالات فشل الأسواق، وعمل الأسواق بكفاءة، والحاجة إلى تحسين الحوار بين البلدان المستوردة للغذاء والبلدان المصدرة له لخفض الأسعار العالمية للأغذية وتثبيتها. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بقرار الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فوراً فرقة عمل قوية، تضم خبراء بارزين وسلطات قيادية على صعيد السياسات، لمعالجة الأزمة الغذائية الحالية وأثرها على الفقر وتحديات الأمن الغذائي الطويلة الأجل التي تواجه هذه البلدان.

٨٠- ويمكن تيسير زيادة اندماج البلدان النامية في اقتصاد الخدمات العالمي بتقليل الحواجز التجارية المحلية والخارجية في جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية. وهناك ضرورة لوجود سياسات واستراتيجيات وأنظمة ومؤسسات وطنية وإقليمية ودولية سليمة في مجال الخدمات لتهيئة بيئة مساعدة لإمداد تنافسي بالخدمات ولمعالجة الفقر والعجز من حيث البنية التحتية ورأس المال البشري. وينبغي أن يوجه المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً إلى الخدمات والأساليب ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، تؤكد البلدان النامية الأهمية التي يمثلها لها التحرير الفعال لتنقل الأشخاص الطبيعيين المؤقت في إطار الأسلوب ٤ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٨١- وينبغي للبلدان النامية، وفقاً لأولوياتها الإنمائية وقدراتها الوطنية، أن تبتكر استراتيجيات وطنية وإقليمية، بالإضافة إلى سياسات تكميلية، وأن تنشئ أطراً تنظيمية ومؤسسات، لتنمية قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى الآثار الإنمائية المترتبة على ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية.

٨٢- وتشجّع البلدان على أن تأخذ في الاعتبار البعد الإنمائي للهجرة في مجالات التعاون العالمي والإقليمي والأقليمي بهدف تيسير الحوار وتبادل المعلومات والخبرة، وتعزيز التنسيق على الصعيدين الإقليمي والوطني، وبناء تفاهم مشترك، والنهوض بالتعاون، والمساهمة في بناء القدرات، وتعزيز الشراكة فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد من أجل الاستفادة الكاملة من الفوائد والفرص التي تحققها الهجرة للمجتمع العالمي.

٨٣- وسيستفيد مصدرو النفط من توجيه الإيرادات نحو الاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري لفائدة الأجيال المقبلة. وينبغي توجيه الاهتمام إلى تنويع مصفوفة الطاقة، بما في ذلك أنواع الطاقة المتجددة. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، أن يشجع وجود بيئة مساعدة لإقامة واستخدام آليات تمويل لتكنولوجيا الطاقة الجديدة وهيكلها الأساسية. وينبغي أن تتبادل البلدان أيضاً الخبرات والتحليلات، بهدف مواصلة استكشاف الاستخدام المستدام لبديل الوقود الأحفوري على نحو يعزز التنمية الاجتماعية والتكنولوجية والزراعية والتجارية، مع إدراك احتياج البلدان إلى ضمان توازن سليم بين الأمن الغذائي وشواغل الطاقة.

٨٤- ويوفر صون التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً فرصاً للبلدان النامية في مجال التجارة والاستثمار والتنمية. وينبغي النظر، بحسب الاقتضاء، في استراتيجيات تيسير التجارة في المنتجات والخدمات المتصلة بالتنوع البيولوجي، لتعزيز التجارة والتنمية المستدامة.

٨٥- وينبغي مواصلة العمل لدعم البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في القضايا الرئيسية التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة والتنمية، من قبيل المعايير الجديدة، ويشمل ذلك القضايا المتعلقة بوضع العلامات الإيكولوجية والاعتماد، فضلاً عن المنتجات المفضلة بيئياً ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتعاون بشأنها.

٨٦- وينبغي بذل الجهود الوطنية والدولية لصون وحماية وتعزيز الاستخدام المستدام للمعارف التقليدية والموارد الوراثية وضمان تقاسم فوائدها بشكل عادل ومنصف.

٨٧- وتشكل إقامة بنية تحتية وخدمات كفؤة للنقل والاتصالات واللوجستيات، وبناء القدرات، عاملين استراتيجيين في زيادة فرص التجارة، وبخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تدعّم البلدان النامية نظمها الخاصة بتيسير التجارة والنقل. وينبغي تنمية وتدعيم التعاون الإقليمي والشراكات والمبادرات الأخرى في مجال تيسير التجارة والنقل. ووجود إطار قانوني متعدد الأطراف لتيسير التجارة الدولية سيحقق فوائد إنمائية كبيرة، وبخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، مع التسليم بأهمية حصولها على المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات. وينبغي الاستمرار في تيسير التجارة بزيادة تنسيق الإجراءات التجارية، وتقليل الحواجز الإدارية، وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٨- وبالنظر إلى تآكل الأفضليات التجارية، بما في ذلك النظام المعمم للأفضليات، وما له من آثار تجارية وإنمائية على البلدان النامية المتلقية للأفضلية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، يلزم التوصل إلى حلول ملائمة في هذا المجال. وينبغي في هذا الصدد أن يدعم المجتمع الدولي، عن طريق تدابير فعالة وملائمة، بما في ذلك نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، البلدان المعتمدة على الأفضليات في استراتيجياتها من أجل تنويع قاعدتها الاقتصادية، وتعزيز القدرة التنافسية والقدرات الإنتاجية، وهيئة فرص جديدة للتصدير، ومن أجل الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.

جيم - مساهمة الأونكتاد

٨٩- ينبغي أن تستمر مساهمة الأونكتاد في التجارة والتنمية عن طريق أعماله المتصلة بالتحليل وبناء القدرات والمساعدة التقنية في مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي، على النحو الوارد أدناه. وينبغي أن يُعزز الأونكتاد عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى وأن يعزز تنسيق الأنشطة المنفذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية.

٩٠ - وينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

- (أ) الاستمرار في رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي، وعلى وجه الخصوص تحليل القضايا التي تم البلدان النامية، مع التركيز بدرجة أكبر على الحلول العملية؛
- (ب) مواصلة عمله المتعلق بالتطورات في برنامج عمل ما بعد الدوحة الذي يهتم بالبلدان النامية بصورة خاصة؛
- (ج) المساعدة في تنمية قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد أولوياتها التفاوضية الخاصة، وقدرتها على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وعلى تنفيذ هذه الاتفاقات؛
- (د) تكثيف أنشطته في مجال التجارة وأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات المتصلة بالتجارة. وينبغي أن يقيّم مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية؛
- (هـ) مواصلة توفير وتعزيز الدعم التقني المقدم إلى البلدان النامية والتعاون مع هذه البلدان، وفقاً لمستوى التنمية لديها، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وفي أثناء عملية الانضمام وفي مرحلة متابعتها؛
- (و) تعزيز اتساق الاتفاقات التجارية الإقليمية وانسجامها مع النظام التجاري المتعدد الأطراف؛
- (ز) دعم وتعزيز آليات التعاون الإقليمي؛
- (ح) بحث سبل تحسين استخدام الأفضليات التجارية وسبل زيادة إمكانية التنبؤ بنظم الأفضليات، ومواصلة عمله المتعلق بقضية تآكل الأفضليات؛
- (ط) مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في إدراج شواغل التجارة والتنمية في خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر؛
- (ي) مساعدة الاقتصادات الضعيفة بنويماً والمعرضة للمخاطر والصغيرة في جهودها الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومعالجة تعرضها للهزات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

٩١ - وينبغي أن يواصل الأونكتاد القيام بدور رئيسي، بالتنسيق المناسب مع العناصر الفاعلة الأخرى الدولية والإقليمية، بما فيها الهيئات الدولية المختصة بالسلع الأساسية، لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة باقتصاد السلع الأساسية، مع توجيه الاهتمام اللازم إلى جميع قطاعات السلع الأساسية مثل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والفلزات والمعادن والنفط والغاز. وينبغي له في هذا السياق رصد التطورات والتحديات التي تشهدها

أسواق السلع الأساسية ومعالجة الروابط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر.

٩٢- وينبغي أن يعزز الأونكتاد الجهود التي يقوم بها في إطار أركان عمله الثلاثة لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في استغلال الفوائد الإنمائية المترتبة على الانتعاش الحالي في أسعار السلع الأساسية، ولمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية.

٩٣- وفي هذا السياق، ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي:

(أ) مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة صغار منتجي السلع الأساسية، في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك إدراج سياسات السلع الأساسية في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛ وبناء القدرات الإمدادية وتحقيق القدرة التنافسية؛ وتعزيز سلاسل القيم وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛ والامتثال لمعايير التجارة الدولية العامة والخاصة؛ والوصول إلى المعلومات وقواعد المعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية؛ والاستفادة من فرص التصدير الخاصة بالسلع الأساسية في الأسواق الناشئة؛ ومساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، في بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتمكينها من تحقيق أكبر قدر من الفوائد المترتبة على الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك تقديم الدعم لتنفيذ المبادرات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية؛ وإقامة نُظم تسويق وأطر دعم فعالة لصغار منتجي السلع الأساسية، بما في ذلك برامج شبكات الأمان القادرة على الاستمرار اقتصادياً؛ ووضع مخططات لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر في هذا المجال (بما في ذلك بورصات السلع الأساسية). وينبغي للأونكتاد، عند أداء هذا العمل، تجنب الازدواج، ومن ثم العمل بالتنسيق مع غيره من العناصر الفاعلة المعنية النشطة في هذا المجال؛

(ب) تعزيز التعاون الحكومي الدولي في ميدان السلع الأساسية وبناء توافق الآراء بشأن سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية الخاصة بالتنمية والحد من الفقر؛ والسياسات المتصلة بالتجارة ووسائل علاج المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية؛ والسياسات الاستثمارية والمالية المتعلقة بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة من أجل التجارة، وغيرها من الإمكانيات؛

(ج) المساهمة في بناء شراكات فعالة بين أصحاب مصلحة متعددين بهدف تحديد النهج الابتكارية لحل المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية؛

٩٤- وينبغي أن يعزز الأونكتاد عمله الشامل في مجال الخدمات والتجارة والتنمية بالوسائل التالية:

(أ) تحسين تحليله لقدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على زيادة المشاركة في إنتاج الخدمات والتجارة فيها على المستوى العالمي؛

(ب) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إنشاء الأطر التنظيمية والمؤسسية وآليات التعاون لمساندتها في تدعيم قدرتها المحلية في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها التنافسية؛

- (ج) تقديم الدعم في مجال تقييم الخدمات واستعراضات السياسات الوطنية؛
- (د) بحث القضايا المتصلة بتحرير التجارة في الخدمات وأثره الإنمائي، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛
- (هـ) توجيه الاهتمام إلى وضع القواعد على المستوى المتعدد الأطراف في مجال الخدمات، مع مراعاة مصالح البلدان النامية وشواغلها؛
- (و) تشجيع الاعتراف بالمؤهلات والمعايير؛
- (ز) تقديم الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية في مجال الخدمات؛
- (ح) تعزيز البيانات والإحصاءات الخاصة بالخدمات.

٩٥- وينبغي للأونكتاد، بدون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، أن يجري، في إطار ولايته وفيما يتعلق بمساهمة المهاجرين في التنمية، بحثاً وتحليلات بشأن الفوائد والفرص المحتملة للتجارة، والاستثمار، والصلات التنموية بين البلدان الأصلية للمهاجرين ومجتمعهم في الخارج.

٩٦- وينبغي للأونكتاد أيضاً القيام بما يلي:

- (أ) المساعدة على تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية؛
- (ب) معالجة أثر الحواجز غير الجمركية على التجارة والتنمية؛
- (ج) مواصلة تحسين ونشر الأدوات التحليلية، من قبيل دليل التجارة والتنمية، وقواعد البيانات والبرامج الحاسوبية، من قبيل نظام التحليلات والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل؛
- (د) تعزيز عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها اتفاقاً دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين.

٩٧- وينبغي للأونكتاد تشجيع ودعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بوسائل تشمل تبادل الخبرات وبناء المؤسسات. وينبغي له تحسين بياناته وأدواته التحليلية المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز ما يتصل بها من برامج تقنية. وينبغي كذلك أن يواصل دعمه لتنشيط وزيادة استخدام النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الأخرى المحفزة فيما بين بلدان الجنوب.

٩٨- وعمل الأونكتاد في مجال القضايا المتصلة بالطاقة ينبغي معالجته من منظور التجارة والتنمية، وعند الاقتضاء في سياق عمله المتصل بالسلع الأساسية والتجارة والبيئة والقطاعات الجديدة والدينامية والخدمات.

٩٩- وينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في إطار مبادرة الوقود الأحيائي، وأن يسعى جاهداً لتحقيق أقصى قدر من الفوائد التجارية والإمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مع التقليل إلى أدنى حد من الجوانب البيئية والاجتماعية الضارة التي يمكن أن ينطوي عليها خيار الوقود الأحيائي.

١٠٠- وينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته ومع تجنب تكرار العمل الذي تقوم به المنظمات الأخرى، أن ينظر في قضية تغير المناخ في عمله الجاري في مجال مساعدة البلدان النامية في القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار في استراتيجيات التنمية.

١٠١- وينبغي أن يواصل الأونكتاد توفير الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في القضايا التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع والخدمات البيئية، والمنتجات المفضلة بيئياً، والمعايير، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتكاليف وضع العلامات الإيكولوجية والاعتماد، ومتابعة القضايا المتصلة بالتجارة والواردة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وينبغي أن يُدعم عمله المتصل بفرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠٢- وينبغي أن يواصل الأونكتاد الاستفادة من خبرته في دعم مبادراته المتعلقة بالتجارة البيولوجية والتي تقدم الدعم إلى السوق الناشئة لمنتجات وخدمات التنوع البيولوجي المنتجة بأسلوب مستدام. وينبغي أن تستمر مبادرة التجارة البيولوجية في توفير الدعم لتهيئة سياسات وبيئة مساعدة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في استخدام وصون التنوع البيولوجي على نحو مستدام، مع التسليم بتعقد هذه القضية من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية.

١٠٣- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز ودعم التعاون، بوسائل تشمل تيسير المشاورات الطوعية فيما بين الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية، وفقاً للفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ وأعيد تأكيدها بتوافق آراء ساو باولو وفي المؤتمر الخامس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، المعقود عام ٢٠٠٥.

١٠٤- والأونكتاد هو المنسق للأعمال المتعلقة بسياسة المنافسة ورفاه المستهلكين في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهو يوفر للدول الأعضاء فيه محفلاً للحوار وبناء توافق آراء على المستوى الحكومي الدولي في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وينبغي أن يواصل إجراء البحوث والتحليلات في هذا المجال من أجل الدول الأعضاء فيه والشبكات الدولية المعنية بسياسات المنافسة، و/أو بالتعاون معها. وينبغي أن يظل الأونكتاد محفلاً لمناقشة قضايا المنافسة على المستوى المتعدد الأطراف، مع إقامة علاقات وثيقة بالشبكات الحالية لسلطات المنافسة، وأن يواصل تشجيع استخدام قوانين وسياسات المنافسة كأدوات لتحقيق القدرة التنافسية المحلية والدولية. وينبغي أن يعزز عمل الأونكتاد في هذا المجال نظم قوانين المنافسة التي تراعي الظروف السائدة في البلدان النامية. وبناء على ذلك، ينبغي أن يركز العمل المقبل للأونكتاد في هذا المجال على ما يلي:

- (أ) إعداد وتنفيذ قوانين وسياسات وتدابير المنافسة الوطنية والإقليمية التي تلائم الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية ورفاه مستهلكيها؛
- (ب) البحوث والرداءات المتعلقة بالممارسات المانعة للمنافسة في مختلف القطاعات، وآثارها على رفاه المستهلكين والأسواق العالمية وأسواق البلدان النامية بصورة خاصة، وآليات التصدي لآثارها؛
- (ج) بحث جميع القضايا المتعلقة بالتفاعل بين المنافسة والخصخصة والابتكار وآثارها على التجارة والتنمية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛
- (د) توفير الدعم للتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياسات المنافسة؛
- (هـ) دعم البلدان النامية في صياغة وتنفيذ سياسات المنافسة؛
- (و) توسيع نطاق استعراضات النظراء الطوعية لسياسات المنافسة في الأونكتاد بحيث تشمل مجموعة أوسع من البلدان النامية ومنظمتها الاقتصادية الإقليمية؛
- (ز) تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال بناء القدرات في مختلف المناطق، ويشمل ذلك برامج من قبيل برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلك والخاص بأمريكا اللاتينية والذي ينبغي تعزيزه.
- ١٠٥- وينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته، ومع مراعاة جدول الأعمال التنموي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وبدون المساس بالعمل المضطلع به في محافل أخرى، أن يواصل إجراء بحوث وتحليلات بشأن جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك بشأن حماية المعارف التقليدية، والموارد الوراثية والفولكور، والتفاسم العادل والمنصف.
- ١٠٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد القيام بدور هام في وضع وتنفيذ المشاريع في إطار المعونة من أجل التجارة. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تقديم الدعم المحدد الهدف إلى البلدان النامية لبناء قدرتها على المشاركة في النظام التجاري الدولي والاستفادة منه على نحو مجدٍ وعلى معالجة الفرص والتحديات الناشئة عن هذا النظام.
- ١٠٧- وينبغي أن يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية لمعاونتها في ضمان وجود بنية تحتية وخدمات ملائمة وكفؤة، وترتيبات فعالة للنقل العابر، من أجل دعم التجارة.

ثالثاً - الموضوع الفرعي ٣: تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بهدف تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية

ألف - تحليل السياسات

١٠٨- يعتمد الاندماج بنجاح في الشبكات الدولية للتجارة والإنتاج والتكنولوجيا على تعزيز القدرات الإنتاجية وعلى الاستفادة من أنشطة الشركات عبر الوطنية، بوسائل منها إقامة الروابط التجارية بين المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية العالمية وتمكينها من الدخول في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية عن طريق هذه الروابط. ويتطلب تحقيق ذلك اتباع سياسات تمكينية على المستويين الوطني والدولي على السواء لتشجيع تنمية المشاريع بوسائل منها تشجيع الروابط التجارية والتكتلات الصناعية وتنظيم المشاريع.

١٠٩- وشهدت السنوات الأخيرة زيادة في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك التدفقات إلى البلدان النامية. غير أنها تظل متفاوتة من حيث الأنشطة الاقتصادية والبلدان المتلقية. فعلى سبيل المثال، ظلت الاستثمارات في بعض البلدان، وبخاصة في أفريقيا، تتركز في الصناعات الاستخراجية في عام ٢٠٠٦. ولا تزال أقل البلدان نمواً تجتذب ٠,٧ فقط من التدفقات العالمية الوافدة (أي ٢,٥ من التدفقات الوافدة إلى البلدان النامية). وينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى مسألة كيفية تحقيق أقصى فوائد ممكنة من أنشطة الاستثمار العالمي للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

١١٠- وفي حين أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال ينشأ في البلدان المتقدمة، فإن الجنوب يساهم بنسبة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج. وتشكل الزيادة في الشركات عبر الوطنية الجنوبية اتجاهًا حديثًا نسبيًا يتيح فرصاً جديدة للتنمية. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب قرابة نصف إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في عدد من أقل البلدان نمواً.

١١١- وبالإضافة إلى تدفقات رؤوس المال، يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير فرص العمل، وعمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة، والنفاذ إلى الأسواق الدولية والمنافسة. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملاً للجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية. وإلى جانب الفوائد المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر، تشمل المخاطر المحتملة إقصاء الاستثمارات المحلية، والممارسات المانعة للمنافسة، والتسعير التحويلي، والآثار البيئية والاجتماعية. ولذا ينبغي أن تنظر البلدان في نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وكميته على حد سواء.

١١٢- وللاستفادة من الفرص المتاحة، تحتاج البلدان إلى سياسات فعالة وحسنة الترتيب لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الإنمائية المترتبة على التدفقات الاستثمارية.

١١٣- وفيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية، تلزم إقامة توازن بين مصالح بلدان المنشأ والبلدان المضيفة والمستثمرين الأجانب. وينبغي توجيه اهتمام خاص لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ويلزم تحسين القدرات الوطنية على التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الملائمة للتنمية.

١١٤- وتحسينات البنية التحتية والإصلاحات المحلية أمران جوهريان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تعزيز فعالية السياسات الوطنية إذا جرى استكمالها بقواعد دولية جيدة التصميم وبتعاون دولي جيد الإعداد مع مراعاة الظروف الخاصة لأحد البلدان.

١١٥- وينبغي أن تتبع البلدان النامية استراتيجيات إنمائية متوافقة مع أوضاعها الخاصة في الإطار المتعلق بدولة تمكينية، أي دولة تستخدم وسائلها الإدارية والسياسية من أجل مهمة التنمية الاقتصادية، مع التركيز الفعال للموارد البشرية والمالية. وينبغي أن توفر هذه الدولة أيضاً ما يلزم للتفاعل الإيجابي بين القطاعين العام والخاص.

١١٦- ويتطلب بناء القدرات الإنتاجية توفير بيئة تمكينية لتنمية القطاع الخاص تأخذ في حسابها ديناميات مختلف أنواع المشاريع. وتواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، في سعيها للاستفادة من فرص العولمة، تحديات متعلقة بالموارد الإدارية والمالية والقدرة على التطوير والابتكار. وتنمية قدرات منظمي المشاريع في هذا المجال حاسمة الأهمية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً.

١١٧- ويمكن أن يساعد التأمين في تيسير التجارة والنشاط التجاري، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في بناء الأسواق المالية للبلدان النامية وتوزيع المخاطر. وقد أصبح التأمين ضد الكوارث أمراً بالغ الأهمية. ويلزم تحسين قطاع خدمات التأمين في عدد كبير من البلدان النامية.

١١٨- وتثير المطالب الجديدة المتعلقة بالشفافية المالية وغير المالية للشركات تحديات، حيث إن معايير ومدونات الإبلاغ توضع من أجل أسواق رأس المال العالية التقدم. ومن الممكن أن يشكل التنفيذ تحدياً آخر. وبالنظر إلى الشواغل البيئية المتنامية، فإن الشركات ستواجه مطالب متزايدة من شتى أصحاب المصلحة على المحاسبة البيئية والإبلاغ المالي.

١١٩- و"فجوة التكنولوجيا" مرتبطة بالفجوة الاجتماعية الاقتصادية بين الدول وداخلها. ومن الضروري اليوم أن تقوم البلدان جميعها، بما فيها أقل البلدان نمواً، بتسخير المعرفة والتكنولوجيا وحفز الابتكار لكي تكون قادرة على المنافسة والاستفادة من التجارة والاستثمار. ويلزم بذل جهود لضمان أن تسهم نظم الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار التكنولوجي وفي نقل التكنولوجيا ونشرها، بما يحقق المنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية ومستعملها بطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والتوازن بين الحقوق والالتزامات وفقاً للمادة ٧ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس).

١٢٠- وتساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصال في توجيه العولمة بإدخال المشاريع في الاقتصاد المعتمد على المعرفة. وتسهم أيضاً في تجزئة سلاسل القيمة العالمية. ويشكل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال المنخفض التكلفة، وبخاصة الاتصال، أمراً حاسماً الأهمية في تنمية قطاع أعمال تنافسي، حتى في الأنشطة التقليدية الهامة للبلدان النامية، مثل السياحة.

١٢١- ومن الضروري للقدرة على المنافسة في مجال التجارة تيسير التجارة والحصول على نظم نقل ذات كفاءة، وكذلك تحسين القدرات الإنتاجية. وتتسبب الإجراءات التجارية غير الفعالة وتكاليف النقل المفرطة وانعدام إمكانية الاتصال في تقويض القدرة التصديرية التنافسية للبلدان النامية، وبصفة خاصة البلدان النامية غير

الساحلية. وتواجه البلدان النامية أيضاً مطالبات متزايدة بالامتثال لشروط مختلفة في مجال أمن التجارة البحرية وسلسلة الإمداد.

١٢٢- وأصبحت التحويلات موارد مالية خاصة مهمة للأسر في البلدان الأصلية للمهاجرين. وهذه التحويلات لا يمكن اعتبارها بأي شكل من الأشكال بديلاً للاستثمار الأجنبي المباشر، أو المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تخفيف عبء الديون، أو المصادر العامة الأخرى لتمويل التنمية. وهي عادة تُحوّل إلى العائلات أساساً من أجل أن تلي الأسر التي تتلقاها جزءاً من احتياجاتها. وطريقة التصرف فيها أو توزيعها هي خيار شخصي. ويُنفق جانب كبير من دخل المهاجرين في بلدان المقصد ويشكّل محفزاً هاماً للطلب المحلي في اقتصادات هذه البلدان.

باء - الاستجابات السياسية

١٢٣- يلزم دعم الجهود المبذولة على جميع المستويات لتوفير بيئة مساعدة على التنمية وتطبيق الإصلاح والقضاء على الفقر حتى يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والالتزامات.

١٢٤- وتقع على كاهل البلدان نفسها المسؤولية الرئيسية عن تعزيز القدرة الإنتاجية والارتقاء بالمستوى التكنولوجي. ويتطلب اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه سياسات استثمارية وإنمائية وطنية مناسبة. ولتمكين راسمي السياسات من اتخاذ قرارات مدروسة على نحو أفضل، يلزم توافر بيانات محسنة ومزيد من التحليل بشأن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية.

١٢٥- والإدارة الرشيدة على جميع المستويات وسيادة القانون يمكن أن تساعد على إيجاد بيئة ميسرة لتعبئة الموارد من أجل التنمية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٢٦- ويمكن أن تساعد بلدان المنشأ في تعزيز المكاسب الإنمائية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة عن طريق تدابير مثل الحوافز، وتدابير تقليل المخاطر وبناء القدرات الرامية إلى تيسير التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية.

١٢٧- وفي سياق الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن للمدونات الطوعية لقواعد السلوك ومسؤولية الشركات، بالإضافة إلى امتثالها للقوانين والأنظمة الوطنية، أن تساعد الشركات عبر الوطنية على أن تكون عاملاً إيجابياً للتنمية. وينبغي تشجيع الشركات عبر الوطنية على اعتماد مدونات طوعية لقواعد السلوك ترسي ممارسات تجارية جيدة لمعالجة الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٢٨- ويشكل الاستثمار في البنية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية أمراً حيوياً للبلدان النامية. ويلزم استكمال جهود البلدان النامية الرامية إلى تحديد العقبات التي تعترض تعبئة الموارد المحلية والتغلب عليها بتدفقات خارجية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الخاصة الأخرى والمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٢٩- ويمكن أن تستفيد البلدان من أخطاء البلدان الأخرى ونجاحاتها، وبخاصة في إطار دولي يسمح بتجميع عالمي للخبرات المتاحة. وقد تساعد الترتيبات الإقليمية أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب البلدان في معالجة بعض القضايا، والتوصل إلى توافق في الآراء، وإقامة موقف تفاوضي مشترك.

١٣٠- وباستطاعة الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية والمجتمع الدولي مساعدة البلدان في تهيئة بيئة جذابة للاستثمار بتوفير معلومات أفضل عن القوانين والأنظمة الوطنية، فضلاً عن الاتفاقات الدولية، وعن الفرص والمخاطر القطرية. وينبغي أن تتيح تقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص أقصى استخدام للبارامترات الموضوعية والشفافة الدقيقة، وهو ما يمكن تيسيره ببيانات وتحليلات عالية الجودة.

١٣١- ويمكن أن يساعد تحسين الشراكات مع القطاع الخاص في الداخل والخارج على حد سواء في تدعيم إدماج البلدان النامية والمنتجين المحليين في نظم الإنتاج العالمية. وتتطلب تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القدرة على المنافسة دولياً إلتباع سياسات موجهة إلى قدرات تنظيم المشاريع المحلية والروابط التجارية والتكتلات الصناعية.

١٣٢- وإذا كان للبلدان النامية أن تؤثر في المعايير الناشئة بشأن شفافية ومحاسبة الشركات، فمن الضروري أن تنسق جهودها وتتبادل خبراتها في مجال تنفيذ ورصد المعايير والمدونات. ويلزم مزيد من العمل بشأن وضع أطر سليمة للمحاسبة والإبلاغ البيئيين.

١٣٣- وينبغي توفير المساعدة المحددة الهدف للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تعطي أولوية لتدعيم قطاعها التأميني. وينبغي أن تركز الاستجابات السياسية على إنشاء أسواق تأمين تنافسية وجيدة التنظيم، وتقديم المشورة السياسية بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وبرامج التدريب.

١٣٤- وللمساعدة في تطوير القدرات التكنولوجية، ينبغي أن تجري الحكومات بانتظام تقييماً لشروط الحصول على التكنولوجيا وتطويرها وأن تنفذ وتستعرض سياساتها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويمكن أن تشمل المؤسسات الداعمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ويمكن دمج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسات الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

١٣٥- وينبغي تدعيم الشراكات والتعاون بين الشمال والجنوب وكذلك فيما بين بلدان الجنوب من أجل تبادل المعرفة، والابتكار، ونقل التكنولوجيا، ومن أجل معالجة الفجوات في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم والبحوث في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

١٣٦- وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى الحفاظ على نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال، تماشياً مع التوصيات المتفق عليها الواردة في جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية.

١٣٧- ويجب اتخاذ تدابير لتنمية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتضييق الفجوة الرقمية وضمان مشاركة البلدان مشاركة تامة وفعالة في الاقتصاد المعتمد على المعرفة. وينبغي الاستمرار في دعم هذه التدابير بمشاركة كاملة من البلدان النامية في المناقشات الدولية المتصلة

بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبخاصة المناقشات التي تجري في إطار متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمناقشات الجارية في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

١٣٨- وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن توفر السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بيئة تمكينية لاقتصاد المعلومات المحلي وصناعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تكون قادرة على المنافسة. وتشمل العناصر الرئيسية تنمية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وقطاع الاتصالات، وتطوير المهارات الرقمية، وتنفيذ إطار قانوني وتنظيمي لدعم تنمية الأعمال والتجارة والاستثمار في المجالات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحكومة الإلكترونية، والابتكار التكنولوجي. وينبغي دمج هذه الإجراءات في الخطط الإنمائية الوطنية أو في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، ويلزم إجراء استعراض منتظم لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

١٣٩- وتقتضي التجارة والنقل الدوليان وجود إطار قانوني تمكيني ييسر المعاملات عبر الحدود. ومن الضروري، في هذا الصدد، وضع قواعد ومعايير متفق عليها دولياً، مثل الاتفاقات الدولية والصكوك الدولية الأخرى المتفق عليها تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسترال) وغيرها من الهيئات المعنية، وتنفيذ هذه القواعد والمعايير لتوفير منافع حقيقية للمتاجرين وللمساعدة في تخفيض التكاليف القانونية والإدارية وتكاليف المعاملات. ومن المهم أن تشارك البلدان النامية في العمليات ذات الصلة المتعلقة ببناء توافق الآراء والتفاوض على الصعيد الدولي وأن تؤخذ مصالحها وشواغلها في الحسبان. وقد تحتاج البلدان النامية أيضاً إلى مساعدات في مجال بناء القدرات وإلى مساعدات تقنية لمعاونتها في أن تنفذ على الصعيد الوطني القواعد والمعايير المتفق عليها دولياً.

١٤٠- ومع تزايد مشاركة القطاع الخاص في تنمية الهياكل الأساسية للنقل، يلزم أن تدعم البلدان النامية قدرتها على رصد هذا القطاع وتنظيمه وتيسيره على المستوى الوطني.

١٤١- وتلزم سياسات لتعزيز نظم النقل التنافسية والفعالة لكل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، وبصفة خاصة في إطار ترتيبات ثنائية وإقليمية. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم الدعم الكامل اللازم لتنفيذ إعلان ألما آتي الوزاري وبرنامج عمل ألما آتي تنفيذاً شاملاً ومناسب التوقيت. ويجب بذل كل الجهود الممكنة لضمان أن تسهم نتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألما آتي، الذي سيجري في عام ٢٠٠٨، في إنشاء نظم عبور ونقل فعالة، والتصدي للتحديات التي تواجه بلدان العبور النامية، وإدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي، مع الإحاطة علماً بإعلان أولان باتور.

١٤٢- ويتعين أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً التدابير الرامية إلى تعزيز أمن سلاسل التوريد الدولية وتناول الشواغل البيئية.

١٤٣- وعلى المجتمع الدولي دور هام ينبغي أن يقوم به لتحقيق أقصى فوائد ممكنة يجنيها الأفراد من تحويلات المهاجرين. وينبغي أن يهدف عمله، فيما يهدف، إلى تخفيض تكاليف المعاملات وزيادة فرص حصول المهاجرين وأسرهم على الخدمات المالية. وهذه الفرص تتيح للمهاجرين وأسرهم الادخار والحصول على القروض وشراء الأصول المنتجة.

١٤٤ - ويجب المساهمة في الجهود الوطنية في مجال تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق من خلال مجموعة أدوات تعميم منظور العمالة والعمل اللائق لمنظمة العمل الدولية، التي أقرتها منظومة الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٧.

١٤٥ - ويرحب المؤتمر بالتوجه التنموي القوي لمرحلي جنيف وتونس من مراحل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ويجدد التزامه بتنفيذ المبادئ والأهداف الواردة فيهما. وتظل الدول الأعضاء في الأونكتاد ملتزمة التزاماً كاملاً بمنتدى إدارة الإنترنت وبنهج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يتبعه المنتدى كما هو مكرس في جدول أعمال تونس، والذي يمثل أساس نجاحه.

جيم - مساهمة الأونكتاد

١٤٦ - ينبغي للأونكتاد أن يواصل، في أعماله المتعلقة بالاستثمار، مساعدة جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، في تصميم وتنفيذ سياسات فعالة ترمي إلى تعزيز الطاقات الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية. وينبغي الاهتمام بدور الاستثمار بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب ودور الاستثمار المحلي الخاص والعام. وينبغي أن يكون هدف تلك الأعمال هو تحقيق التنمية المستدامة وتوفير مناخ استثماري داعم في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وينبغي أن تعالج أنشطة الأونكتاد في هذا المجال، على وجه الخصوص، احتياجات أقل البلدان نمواً، وكذلك الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة.

١٤٧ - وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء تحليلات سياساتية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد الإنمائية الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق انتهاج سياسات ملائمة في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ. وينبغي أن يطور أنشطته في مجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بنشاط الشركات عبر الوطنية وما يتصل به من قوانين وأنظمة وطنية ودولية، وأن يدعم مساعده لأقل البلدان نمواً في صياغة سياسات أفضل بالاستناد إلى معلومات دقيقة وحديثة. وينبغي أن يواصل بحوثه الموجهة نحو السياسات والمتعلقة بقضايا التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، والعلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وتنظيم المشاريع، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات وتنمية الهياكل الأساسية وبناء قدرات التصدير والموارد البشرية. وتشمل القضايا الأخرى الروابط بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية وأفضل الممارسات للتشجيع على زيادة تدفقات الاستثمار المؤدية إلى التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تحليل الاستثمار الوافد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن يستكشف إمكانية تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٤٨ - وينبغي للأونكتاد أن يكون منبراً لحوار دولي بشأن أفضل ممارسة في مجال سياسات الاستثمار. ويمكن أن يساهم وضع قائمة جرد بأفضل الممارسات على صعيد السياسات في حوار بشأن المعارف في مجال رسم السياسات. وينبغي للأونكتاد القيام، مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، وخاصة المنظمات من البلدان النامية، وغيرها من الشركاء، وكذلك منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، بإشراك البلدان أياً كان مستوى التنمية لديها للمساعدة على ضمان وجود بيئة مؤسسية مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر وللتنمية. وفي سياق تعزيز أفضل الممارسات في مجال سياسات الاستثمار، ينبغي الحرص على العمل إلى جانب المصارف

الإئتمانية الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية.

١٤٩- وينبغي أن يدعم الأونكتاد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار وأن يساعدها في وضع التشريعات والأنظمة ذات الصلة، وفقاً لاستراتيجياتها الإئتمانية، وفي الوفاء بالتزاماتها الدولية. واستعراضات سياسات الاستثمار ومتابعتها، والمساعدات المقدمة إلى وكالات تشجيع الاستثمار الوطنية ودون الوطنية، تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد. وينبغي النظر في اتباع نهج أعم وأكثر تنظيماً في عملية استعراضات سياسات الاستثمار، توكل بموجبه إلى الأونكتاد مهمة صياغة الاستعراضات، وضمان تغطية أوسع للبلدان النامية، والتوسع في معالجة الآثار الإئتمانية للاستثمار الأجنبي المباشر والإطار الاستثماري ذي الصلة. وينبغي تحديث استعراضات سياسات الاستثمار بصورة منتظمة للحفاظ على محور التركيز ومتابعة التوصيات.

١٥٠- وينبغي للأونكتاد، في خدماته الاستشارية وأعماله التحليلية وبرامجه لبناء القدرات في مجال تشجيع الاستثمار، أن يستنبط أدوات عملية وأدلة استثمارية وأن يحدد أفضل الممارسات. وفي خدمات الأونكتاد الاستشارية، ينبغي إيلاء عناية للقضايا محل الاهتمام من جميع البلدان النامية، وبصفة خاصة القضايا التي تهم أقل البلدان نمواً مثل الإدارة الرشيدة في تشجيع الاستثمار. وينبغي إعداد أدلة استثمارية من أجل جميع البلدان النامية غير الساحلية التي تطلب دليلاً، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية.

١٥١- وينبغي أن يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية على المشاركة في النقاش بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وينبغي له أن يركز على البعد الإئتماني لاتفاقات الاستثمار الدولية، وأن يدرس تأثيرات اتفاقات الاستثمار الدولية. وينبغي أن تشمل أعمال الأونكتاد في هذا المجال تحليل السياسات وبناء القدرات فيما يتصل بالتفاوض على اتفاقات الاستثمار الثنائية والإقليمية الحالية والمستقبلية وتنفيذها، وفض النزاعات بين المستثمر والدولة، والوسائل البديلة لتسوية المنازعات، والنهج اللازم لتشجيع الاستثمار، وتأثيرات اتفاقات الاستثمار الدولية.

١٥٢- وينبغي أن يحلل الأونكتاد سياسات المشاريع الطوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ومدونات قواعد السلوك الأخرى كعنصر مكمل للتشريع الوطني بهدف تحديد أفضل الممارسات لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأثر الإئتماني المترتب على أنشطة الشركات، وبخاصة من جانب الشركات عبر الوطنية. وينبغي أن ينسق الأونكتاد أنشطته في هذا المجال مع الهيئات الدولية المعنية الأخرى، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والميثاق العالمي للأمم المتحدة، والفريق العامل المعني بالمسؤولية الاجتماعية التابع للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، لتحقيق أقصى قيمة مضافة ممكنة لعمله.

١٥٣- وينبغي أن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، وازعاً في اعتباره جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية، وبدون الإحلال بالأعمال المنفذة في المحافل الأخرى، إجراء بحوث وتحليلات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا.

١٥٤- وينبغي أن يدعم الأونكتاد أنشطته في مجالات البحث والتحليل، والمساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء فيما يتعلق بحفز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية. وينبغي تحديد التدابير التي تمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، من الامتثال للمعايير الدولية، وتعزيز قدراتها التكنولوجية والابتكارية، والحصول على التكنولوجيات الحديثة، وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. وينبغي أن يحل الأونكتاد الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأجنبية المنتسبة بهدف زيادة الفوائد الإنمائية للاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التنافسية الدولية لشركات البلدان النامية.

١٥٥- وينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية، بوسائل منها بناء قدرتها التقنية، على تحسين ممارساتها المتعلقة بالحكومة الإلكترونية بهدف تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الحكومية في مجالات مثل الاستثمار وإنشاء المشاريع وتطويرها.

١٥٦- وينبغي للأونكتاد، عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، أن يساعد البلدان النامية على المشاركة في العمليات الخاصة بوضع معايير ومدونات معترف بها دولياً للمحاسبة والإبلاغ. وينبغي للأونكتاد، جنباً إلى جنب مع الشركاء الإنمائيين، مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات التقنية والمؤسسات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير والمدونات. وينبغي أن يواصل المساهمة في ميدان المحاسبة والإبلاغ البيئيين للتشجيع على اتباع نهج منسق فيما بين الدول الأعضاء. وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اعتماد وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

١٥٧- وينبغي أن يواصل الأونكتاد توفير التحليل السياسي وبناء القدرات بشأن الأطر التنظيمية التحوطية، وإنشاء أسواق التأمين التنافسية، وتنمية الموارد البشرية. وينبغي للأونكتاد أيضاً مساعدة البلدان في تطوير قطاعها التأميني لتوفير مزايا من أجل التنمية. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم المساعدات اللازمة، ولا سيما إلى البلدان الموجودة في أفريقيا والاقتصادات الصغيرة المعرضة إلى مخاطر كارثية.

١٥٨- وينبغي للأونكتاد أن يدعم أعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وأن يعزز السياسات الدولية والوطنية الفعالة، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى العاملة في هذا المجال. وينبغي له أن يستخلص الدروس من التجارب الناجحة في نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال جميع القنوات، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي له أيضاً زيادة دعمه للجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية وتقييم مدى فعالية سياسة الابتكار المحلية. وينبغي للأونكتاد أن يساعد على تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ومن خلال المساعدة التقنية المتصلة بذلك.

١٥٩- وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يساهم في بناء توافق الآراء في النقاش الدولي بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتأثيراتها فيما يتعلق بالتنمية، وأن يواصل تقديم الدعم بوصفه أمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة

البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف، وتحديد الخيارات السياسية وأفضل ممارسة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية في تحديد سبل ووسائل تفعيل البنود المتعلقة بنقل التكنولوجيا والواردة في الاتفاقات الدولية وفي نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وذلك بهدف زيادة فوائدها المحتملة إلى أقصى حد.

١٦٠- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبخاصة في استعراضات السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والسياسات المراعية لمصالح الفقراء، والأطر القانونية والتنظيمية، وقياس اقتصاد المعلومات، بما في ذلك عن طريق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية، التي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر.

١٦١- وينبغي أن يساهم الأونكتاد في تنفيذ خطوط العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن بناء القدرات، وهيئة بيئة تمكينية، والأعمال الإلكترونية والعلم الإلكتروني، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى. وينبغي للأونكتاد أيضاً، بوصفه أمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن يساعد اللجنة في تنفيذ ولايتها المتعلقة بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٦٢- وينبغي أن يواصل الأونكتاد زيادة مساعدته في برامج بناء القدرات المشتركة بين الشعب، بما في ذلك توفير التدريب لراسمي السياسات بشأن المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتمويل والتكنولوجيا والتنمية المشار إليها في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، التي يجب أن تضمن مشاركة البلدان النامية مشاركة واسعة النطاق وشاملة. وينبغي له أيضاً مواصلة دعم تنمية قدرات التدريس والبحث المحلية في المؤسسات الأكاديمية للبلدان الأعضاء من خلال المعهد الافتراضي، وتعزيز أنشطة التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى ممارسي التجارة بهدف مساعدة البلدان الأعضاء في توفير قدرة محلية مستدامة في مجال قضايا التجارة والاستثمار والتنمية من خلال برنامج التدريب على التجارة. وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد استخدام هذه البرامج لتعزيز أوجه التآزر بين أنشطته البحثية وأنشطته في مجال بناء القدرات.

١٦٣- وفي مجال بناء القدرات أيضاً، ينبغي الاستمرار في تنفيذ مبادرة الأونكتاد للسياحة الإلكترونية، التي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر، بهدف تعزيز مساهمة السياحة في التنمية.

١٦٤- وفي مجال تيسير التجارة وخدمات النقل وما يتصل به من خدمات تهم البلدان النامية، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل القضايا التي تؤثر على التجارة والنقل في البلدان النامية وأمن سلسلة التوريد الدولية. وينبغي له أيضاً أن ينشر التحليلات والمعلومات ذات الصلة، وأن يشجع على تبادل الخبرات.

١٦٥- وينبغي أن يجري الأونكتاد بحثاً لوضع توصيات سياساتية تمكّن البلدان النامية من تخفيض تكاليف النقل وتحسين كفاءة النقل وترابطه. وينبغي أن تولي البحوث اهتماماً خاصاً لاحتياجات أضعف الاقتصادات، وبخاصة لإنشاء وتنفيذ شبكات عبور مترابطة تستفيد منها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، على أن يؤخذ في الاعتبار إعلان ألما آتي الوزاري وبرنامج عمل ألما آتي. وينبغي أيضاً توجيه الاهتمام إلى تعزيز النقل المتعدد الوسائط.

١٦٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى راسمي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين في البلدان النامية بشأن قضايا مثل تخفيض تكاليف النقل وتحسين ترابط النقل وقدرته التنافسية، ووضع وتنفيذ أطر مؤسسية وقانونية ملائمة، واستنباط وتنفيذ إجراءات وطنية ودولية لتعزيز النقل وتيسير التجارة، بما في ذلك في ممرات العبور. وينبغي أن ينسق هذا العمل مع المنظمات المعنية الأخرى حسب الاقتضاء. وينبغي أن يواصل مساعدة البلدان النامية في المفاوضات المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة، بما في ذلك المفاوضات الجارية في سياق جولة الدوحة، وفي ضمان التنفيذ الفعال للقواعد والمعايير المتفق عليها.

١٦٧- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات الموجهة إلى تحسين كفاءة المعاملات التجارية وإدارة عمليات النقل. وينبغي أيضاً أن يواصل التعاون مع الدول الأعضاء في تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية (Asycuda).

١٦٨- وينبغي للأونكتاد مساعدة البلدان النامية، من خلال ما يضطلع به من أعمال بحث وتحليل للسياسات، على إجراء خيارات سياساتية واعية لمواجهة التحديات البيئية المتعلقة باستراتيجيات النقل، والمساعدة على تحديد ما يرتبط بها من احتياجات في مجال بناء القدرات وتعيين الاستجابات التنظيمية المناسبة.

١٦٩- وينبغي أن يكتف الأونكتاد أنشطته المتعلقة بالاستثمار العام والشراكات بين القطاعين العام والخاص، عن طريق تدعيم أعماله البحثية والتحليلية المتعلقة بمختلف أشكال الاستثمار العام والمعايير المحاسبية، وكذلك عن طريق التعاون والمساعدة التقنية.

١٧٠- وينبغي أن يواصل الأونكتاد، في إطار ولايته، بدون الإخلال بالعمل المضطلع به في منتديات أخرى وبالتعاون مع المنظمات الأخرى، تحليل إمكانية مساهمة تحويلات المهاجرين في عملية التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر من الفوائد المستمدة من هذه التحويلات وتخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى باتباع سياسات ملائمة مع مراعاة طبيعتها كأموال خاصة.

رابعاً - الموضوع الفرعي ٤: تعزيز الأونكتاد: تعزيز دوره الإنمائي وأثره وفعاليتيه المؤسسية

١٧١- الأونكتاد هو جهة الوصل داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة المتمثلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. ولقد دأب الأونكتاد على امتداد ٤٠ عاماً على التطرق لشواغل جميع البلدان النامية في المجالات التي تدرج ضمن ولايته وخبرته، بهدف مساعدتها على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي. وفي سياق تعميق الترابط بين جميع البلدان، على الأونكتاد أن يواصل توجيهه والتزامه الفريدين من نوعهما صوب التنمية من خلال ركائزه الثلاث والبقاء في نفسه الوقت متجاوباً مع جميع الدول الأعضاء ومسؤولاً أمامها.

١٧٢- وفي سياق واقع الاقتصاد العالمي المتغير وتغير الاحتياجات الإنمائية، يلزم تعزيز دور الأونكتاد الإنمائي وأثره وفعاليتيه المؤسسية بقصد تمكينه من تقديم توجيه ودعم فعالين فيما يتصل بكل من المسائل الناشئة والمشاكل القائمة منذ وقت طويل على صعيد التفاعل بين التجارة والتنمية. وعملية التعزيز هذه ينبغي أن تشمل، في جملة

أمور، اعتماد مؤشرات جديدة ومحسنة لقياس الإنجاز ومقاييس محسنة للأداء في سياق الإطار الاستراتيجي، ومواصلة تكييف أساليب عمل الأونكتاد وهياكله، وتوحي نهج أكثر تركيزاً من أجل تحسين معالجة المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية التي تندرج ضمن ولاية الأونكتاد والتي تظل تستجيب لاحتياجات أعضائه وشواغلهم وأولوياتهم، كما تحدّد من خلال العملية الحكومية الدولية.

١٧٣- وسيبذل الأونكتاد في كل عمله جهوداً لتعميم القضايا الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتحقيق التنمية المستدامة، والعمالة الكاملة والمنتجة.

١٧٤- وعلى الأونكتاد أن يتركز، بطريقة تحفظ دوره الموكل إليه بموجب الولاية المسندة إليه، في وضع استراتيجي عن طريق تحويل المعايير الرئيسية التالية إلى ممارسة عملية: الميزة المقارنة؛ والتفاضل والتكامل؛ والتدخل الاستراتيجي والحفز، من أجل الاستخدام الأفضل لمواطن قوة المنظمة في تحقيق نتائج التنمية.

١٧٥- ومنذ انعقاد الأونكتاد الحادي عشر ما انفكت المناقشات حول تعزيز المنظمة تشمل عدداً من العمليات، هي الاستعراض النصفى الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦، وعمل فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد في عام ٢٠٠٥، والأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر.

١٧٦- وبهذا الخصوص يحيط المؤتمر علماً مع التقدير بالنتائج المتفق عليها الواردة في تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الحادية والأربعين بهدف تعزيز الأونكتاد. والتوصيات الواردة في المجموعتين الأولى والثانية، التي سبق أن أقرتها الدول الأعضاء، يجب أن تنفذ تنفيذاً كاملاً. وعلى الأمانة أن تقدم تقريراً إلى الدول الأعضاء وتستشيرها على أساس منتظم بهذا الخصوص.

١٧٧- ويجري أيضاً بذل الجهود لتعزيز دور الأونكتاد في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وعلى الأونكتاد أن يشارك مشاركة كاملة في عمليات إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في التنمية و، بالتالي، في الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق على صعيد المنظومة. وستظل التجارة والتنمية شاغلاً أساسياً في الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة، وسيكون للأونكتاد دور متميز يلعبه في النهوض بمهمة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية. ولتنفيذ عملية إصلاح الأمم المتحدة بشكل فعال، من الأهمية بمكان أن تشجّع المنظمات جميعها تلك العملية، وأن تركز المنظمات جميعها على ميزاتهما المقارنة وفعاليتها من حيث التكلفة، وتفاذي التداخل بين الولايات.

١٧٨- وركائز الأونكتاد الثلاث المتمثلة في البحث والتحليل وبناء القدرات والتعاون التقني تشكل كلاً عضويًا متكاملًا وهي مترابطة بشكل متأصل؛ ولا بد من تعزيزها بهدف ضمان وفاء المنظمة بولايتها. ولتأمين التآزر بين الركائز الثلاث، على الأونكتاد أن يعزّز تنسيقه الداخلي، فضلاً عن زيادة تنسيق تركيزه المواضيعي في مجال البحث والتحليل بشكل أوثق، ومساعدته التقنية، ومناقشاته الحكومية الدولية. وعليه أيضاً أن يعيّن جهات وصل إقليمية داخل الهيكل الحالي وفي حدود الموارد القائمة، لتعميق منظوره الإقليمي.

١٧٩- وهذه الركائز الثلاث يجب أن تُسهّم، من منظور التجارة والتنمية، في تكامل وتنسيق تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من ميادين، فضلاً عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨٠- وعلى الأونكتاد وغيره من الأجهزة والوكالات المكوّنة لمنظومة الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الدولية ذات الصلة، السعي بنشاط إلى تعزيز التعاون وزيادة التنسيق فيما بينها بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية وما يتصل بها من مسائل. ويجب أن يستند هذا التعاون إلى تقسيم أوضح للعمل وزيادة أوجه التآزر والتكامل والفعالية إلى أقصى حد ممكن. وعلى الأونكتاد أيضاً أن يعزّز عمله مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، محتفظاً في نفس الوقت بطابعه الحكومي الدولي.

١٨١- وعلى الأونكتاد أن يواصل ويعزّز مشاركته في حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالات السياسات مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، نظراً لأهمية هذا الحوار في جهود التنسيق لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨٢- ويعيد المؤتمر تأكيد دعمه لمركز التجارة الدولية. وهناك قدرة محتملة خاصة على زيادة التعاون والتكامل بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد. فمركز التجارة الدولية هو ذراع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية للنهوض بالصادرات، وهو يساعد قطاع الأعمال في البلدان النامية على الاستفادة من فرص التجارة. وعلى المركز والأونكتاد التعاون، مركّزين على الميزات المقارنة لدى كل منهما. ويمكن تعزيز العديد من أنشطة المركز الإنمائي من خلال إقامة روابط أكثر متانة مع الأونكتاد. كذلك يمكن للعديد من أنشطة الأونكتاد الاستفادة من خبرة مركز التجارة الدولية في الوفاء باحتياجات العاملين في قطاع الأعمال. وعلى الأونكتاد والمركز أيضاً تعزيز تعاونهما على المستوى الوطني من خلال آليات من قبيل تجمّع الوكالات المعنية بالتجارة والقطاعات المنتجة.

١٨٣- وبالنظر إلى التحديات الراهنة التي تشهدها أسواق السلعة الأساسية، فإن الأمين العام للأمم المتحدة يحثّ على تحويل فرع السلع الأساسية القائم إلى وحدة مستقلة تتبع مباشرة للأمين العام للأونكتاد، في نطاق الموارد المتاحة لفرع السلع الأساسية التابع لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، مع الاحتفاظ بولاية الفرع ومراعاة عمل سائر المنظمات ذات الصلة وتفادي الازدواجية في العمل. وينبغي أن تسهم هذه الوحدة على نحو أكثر فعالية، بفضل إرشادات وقيادة الأمين العام للأونكتاد، في جهود البلدان النامية الرامية إلى وضع استراتيجيات وسياسات تستجيب للتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية والفرص التي تتيحها.

ألف - البحوث والتحليل

١٨٤- وإجراء البحوث والتحليل هما العمود الفقري لعمل الأونكتاد وينبغي أن تكون لهما وجهة تنمية وأن يكونا مستقلين وقائمين على أدلة متينة. وينبغي أن يركّز أيضاً إجراء البحوث والتحليل على ما يلي:

(أ) القيام بعمل طلائعي ومبتكر في مجال التجارة والتنمية وما يتصل بذلك من مسائل؛

(ب) التركيز على التحديات الرئيسية التي يواجهها جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالي التجارة والتنمية وفي المسائل المترابطة المتمثلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وبهذا الخصوص، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً؛

(ج) توفير حلول عملية وخيارات على صعيد السياسات واستجابة تحليلية للتحديات الناشئة والتحديات الطويلة الأمد في مجال التنمية ومواصلة بحث قضايا النظم ذات الصلة بالتجارة والتنمية والمسائل المترابطة؛

(د) تحديد الفرص المتاحة ضمن إطار الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على استخدام العولمة كقاطرة للنمو الاقتصادي وللمحد من الفقر، والتقدم بتوصيات عملية في مجال السياسات مع مراعاة أمور منها أفضل الممارسات الدولية والإقليمية والوطنية؛

(هـ) مراعاة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها وتجاربها واختلاف مستويات تنميتها؛

(و) القيام، عند الطلب وبدعم من المانحين، بإعداد استعراضات للسياسات خاصة بكل بلد على حدة وإجراء دراسات إفرادية في مجالات الاستثمار، والتجارة، والخدمات، والسلع الأساسية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

(ز) تحليل السياسات الوطنية القائمة التي تدعم التنمية، بهدف تحديد مختلف السياسات الفعالة، بما في ذلك السياسات المبتكرة، التي يمكن أن تنظر فيها البلدان النامية بشكل عام وأقل البلدان نمواً بشكل خاص في استراتيجيتها الوطنية للتنمية أو أن تُدرجها في خطة ملموسة لتنفيذ هذه السياسات بالتعاون مع المستفيدين المحتملين.

١٨٥- ويجب أن يحفز ويدعم البحث والتحليل اللذان يقوم بهما الأونكتاد النقاش على جميع مستويات الآلية الحكومية الدولية في المجالات التي تدرج في إطار ولاية الأونكتاد، واستخلاص النواتج منها. ويجب أن يخضع نشر نتائج البحث والتحليل اللذين يقوم بهما الأونكتاد لعملية موافقة فعلية داخل الأمانة لضمان الاتساق من جانب المنظمة في جميع المجالات ذات الأهمية الرئيسية في مجال السياسات. وعلى الأونكتاد أن يستخدم، في عمله البحثي، إسهامات مراكز البحوث والأوساط الأكاديمية. وعليه أيضاً أن يعزز عمليات استعراض النظراء لزيادة تحسين جودة عمله. ويمكن التوصل إلى مزيد من الأثر والفعالية في ما يقوم به الأونكتاد من بحث وتحليل للسياسات عن طريق تركيز الالتزام البحثي في كل عنصر من عناصر البرامج الفرعية، بما يكفل التلاقح والتعاون فيما بين الشُعَب وزيادة تشجيع الشراكة الخلاقة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وسائر المنظمات الدولية، بما يعزز التكامل ذا الوجهة التنموية، والتآزر والتماسك في ولايات كل منظمة من المنظمات، وإجراء تقييم منهجي لنواتج البحوث.

١٨٦- وعلى الأونكتاد أن ينفذ تنفيذاً كاملاً مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٤٩ (الدورة التنفيذية ١٧) وأن يقوم، على ذلك الأساس، باستيفاء وتحسين سياسته الخاصة بالمشورات عن طريق التركيز على منتجاته البحثية الرئيسية وعلى سلاسل الدراسات الهامة والمواد التقنية العالية الجودة. وعلى الأونكتاد أيضاً أن ينسق برنامجه في مجال النشر مع مراعاة احتياجات البلدان النامية والاحتياجات المحددة في العملية الحكومية الدولية. وبرنامج منشورات الأونكتاد التي تصدر كل سنتين يجب أن يظل موضع استعراض وإقرار من جانب مجلس التجارة

والتنمية، وفقاً لفئات الميزانية البرنامجية المقررة (المنشورات المتكررة وغير المتكررة والمنشورات التقنية) لضمان الاتساق والفعالية والأهمية.

١٨٧- وعلى الأمانة أيضاً أن تستنبط استراتيجية للاتصال تكون أكثر فعالية. ويجب أن تستهدف الاستراتيجية جمهوراً أوسع، بما في ذلك صانعو السياسات على مستوى رفيع، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث، وكيانات المجتمع المدني في البلدان المتقدمة، وبشكل خاص في البلدان النامية. ويجب أن يكون هناك استخدام أوسع للأدوات الإلكترونية، بما في ذلك موقع الأونكتاد، ولا بد أيضاً من التشديد على إصدار ترجمات في الوقت المناسب بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. ويجب أيضاً أن توزع المنشورات في شراكة مع المنظمات الوطنية والإقليمية وسائر المنظمات الدولية.

١٨٨- واستراتيجية الاتصال، بما فيها سياسة المنشورات المستوفاة، يجب أن يوافق عليها مجلس التجارة والتنمية في موعد أقصاه دورته السادسة والخمسون.

باء - بناء توافق الآراء

١٨٩- إن ركيزة عمل الأونكتاد المتمثلة في بناء توافق الآراء لها أهمية جوهرية. وينبغي أن تسعى الآليات الحكومية الدولية إلى بناء توافق في الآراء بشأن السياسات التي تتيح للبلدان النامية زيادة الفرص بأقصى ما يمكن والتصدي لتحديات العولمة والاندماج الاقتصادي، والتي تعزز قيام بيئة تمكينية مواتية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وينبغي أيضاً أن تقدم الإرشاد إلى الأمانة فيما يتعلق بعملها على صعيد الركائز الثلاث جميعها للأونكتاد. ولا بد من المحافظة على طابع الأونكتاد الحكومي الدولي، ولا بد من تعزيز الاتساق بين مختلف مستويات العملية الحكومية الدولية.

١٩٠- وينبغي لنتائج الاجتماعات الدولية الحكومية أن تكون أكثر تركيزاً على الجانب العملي، كما ينبغي أن تحدد حلولاً عملية للمشاكل المتعلقة بالتجارة والتنمية.

١٩١- ويجب تشجيع زيادة مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين، في الاجتماعات الحكومية الدولية، بما فيها اجتماعات الخبراء، وفقاً للنظام الداخلي القائم، وكما نصت على ذلك الفقرات ١١٥ إلى ١١٨ من توافق آراء ساو باولو.

١- مجلس التجارة والتنمية

١٩٢- على الأونكتاد، بوصفه أعلى هيئة من هيئات الأونكتاد بين المؤتمرات، أن يعزز وظيفته الخاصة بصنع القرار ووضع السياسات، ووظيفته الإدارية. وعليه أن يكفل الاتساق في أنشطة المنظمة إجمالاً وتنفيذها وفقاً للولايات المقررة. وعلى المجلس، لدى اضطراره بوظائفه المنصوص عليها في ولايته، أن يركز بشكل خاص على ما يلي:

(أ) إجراء حوار وبناء توافق حكومي دولي سياسي بشأن القضايا الموضوعية وقضايا السياسات الاستراتيجية؛

- (ب) استعراض المنشورات الرئيسية والعمل كمحفل لنشر الاستنتاجات الرئيسية؛
- (ج) إدماج نتائج هيئاته الفرعية بطريقة منتظمة ومتسقة، من أجل توفير توجيه عام في مجال السياسات، بما في ذلك توجيه العمل الجديد الذي يغطي الركائز الثلاث؛
- (د) ضمان أن يكون التفاعل بين ركائز الأونكتاد الثلاث فعالاً وأن يكون التأزر فيما بينها عملياً؛
- (هـ) اعتبار برنامج عمل المنظمة كلاً متكاملًا وتأمين اتساقه مع الولاية المسندة؛
- (و) الإشراف على إدارة هيئاته الفرعية وكفالة قيامها وقيام الأمانة بولاياتها وفقاً لمقررات الأونكتاد الحكومية الدولية؛
- (ز) بحث وإقرار استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني، بالاستناد إلى توصيات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية؛
- (ح) متابعة استراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصال، بما في ذلك سياسته في مجال النشر، وتوزيع المنشورات، لتأمين تنفيذها واستيفائها عند اللزوم، بالاستناد إلى توصيات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية.
- ١٩٣- ويجب أن يعكس جدول أعمال المجلس اهتمامات أعضاء الأونكتاد وشواغلهم، وأن يكون موجهاً نحو السياسات، بما في ذلك المسائل المتنوعة والمواضيعية التي تندرج في صلب أعمال الأونكتاد، وأن يكون منظماً حول موضوعات تتفق عليها الدول الأعضاء. وفي تنظيم المناقشات الموضوعية، بما في ذلك الجزء الرفيع المستوى، لا بد من إيلاء عناية خاصة لإجراء نقاش تفاعلي بشأن أمور من بينها استنتاجات التحليل والبحث في الأونكتاد.
- ١٩٤- وسيضيف المجلس إلى جدول أعمال دورته العادية بنداً إضافياً معنوناً "استراتيجيات التنمية في عالم مُعَوَّلَم".
- ١٩٥- وعلى الأونكتاد، بوصفه هيئة من هيئات الجمعية العامة، أن يعزز مساهمته في أعمال هيئته الرئيسية. وسيظل تقرير المجلس إلى الجمعية العامة يتضمن النتائج المتفاوض بشأنها بخصوص أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والتعاون التقني، وموجزات الرئيس، والنتائج المتفاوض فيها الموجهة إلى الأمانة. ويجب أن يساهم المجلس أيضاً أكثر من ذي قبل في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما في العمل ذي الصلة بالتنفيذ المتكامل والمتناسق لنتائج ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة ومؤتمراتها الرئيسية ومتابعة هذه النتائج.
- ١٩٦- وسوف تُعقد دورة المجلس العادية السنوية في أوائل أيلول/سبتمبر.
- ١٩٧- وعلى المجلس، وفقاً للوظائف المسندة إليه بموجب ولايته، أن يتخذ الترتيبات لتعزيز الروابط مع الهيئات الحكومية الدولية التي لأنشطتها صلة بوظائفه. وبهذا الخصوص يجب أن يظل رئيس مجلس التجارة والتنمية يشارك في مداورات الجمعية العامة بشأن التجارة والتنمية وفي الاجتماعات الرفيعة المستوى الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، وله أن يشارك في أحداث رئيسية

أخرى بجنييف، متى وُجِعت إليه الدعوة. وسيطلع رئيس المجلس الدول الأعضاء في الأونكتاد على نتائج هذه الاجتماعات ومشاركته فيها.

١٩٨- وعلى رئيس المجلس أن يعقد مشاورات شهرية مع مكتب المجلس الموسع والدول الأعضاء التي يهتما الأمر لتيسير قيام الأمانة بتقديم المعلومات عن الاجتماعات المقبلة، واجتماعات المتابعة غير الرسمية، والمسائل الإجرائية، ومسائل تدبير الشؤون الداخلية. ويجب أن تظل المشاورات الشهرية تستخدم كمحفل للحوار بين الأمانة والدول الأعضاء بشأن المسائل التي تهم المنظمة.

١٩٩- ويرحب المؤتمر بإنشاء الشبكة العالمية لمراكز البحوث المتخصصة في مجال التنمية، بإشراك المؤسسات على المستوى القطري والشبكات الإقليمية. ويدعو المؤتمر الأمين العام للأونكتاد إلى القيام، بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة والدروس المستخلصة من إدارة الشبكة، وبشكل خاص متدى النقاش الافتراضي، باستكشاف جدوى تنظيم اجتماع سنوي للشبكة العالمية بتزامن مع دورة المجلس العادية.

٢٠٠- وسيضاف بند آخر إلى جدول أعمال الدورة العادية لمجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠١٠ يعنون "تقييم واستعراض تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا". ولتناول هذا البند من جدول الأعمال، ستمدد هذه الدورة العادة بأسبوع واحد. وسيقدم الأمين العام للأونكتاد تقريراً عن تنفيذ الأونكتاد لاتفاق أكرا؛ وسيكون هذا التقرير أساس مناقشات الدول الأعضاء، الأمر الذي قد تؤدي إلى توصيات تُقدّم إلى الأمانة فيما يتعلق بتنفيذها للاتفاق.

٢- اللجان

٢٠١- اللجان هيئات فرعية تابعة لمجلس التجارة والتنمية، وسوف تعرض تقاريرها على مجلس التجارة والتنمية من أجل اعتمادها، بما في ذلك أية استنتاجات وتوصيات يتفق عليها خلال المدة المقررة لدورات اللجان. وتعدّد اللجان اجتماعات حكومية دولية يحضرها ممثلو الحكومات. ودور اللجان يتمثل في ما يلي: إجراء حوار سياساتي بخصوص مسألة مختارة أو مسألتين مختارتين؛ والنظر في تقارير اجتماعات الخبراء؛ وإدارة برامج عمل اجتماعات الخبراء في إطار اختصاصهم والتوصية بإقرارها؛ وتشجيع وتعزيز التآزر بين الركائز الثلاث.

٢٠٢- واللجان اثنتان، تسمى الأولى 'لجنة التجارة والتنمية' والثانية 'لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية'. وسوف تسند إلى لجنة التجارة والتنمية ولاية لجنة سابقة هي لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، كما سوف تتولى مسؤولية مسائل لوجيستيات النقل والتجارة، التي كانت مسندة إلى لجنة سابقة هي لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية. وسوف تسند إلى لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولاية لجنة سابقة هي لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، كما سوف تتولى مسؤولية مسائل المشاريع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي كانت مسندة إلى لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، وهي لجنة سابقة.

٢٠٣- ستكون نتائج دورات اللجان استنتاجات متفق عليها مستمدة من الحوار السياساتي وتوصيات مقدمة إلى الأمانة تتم خلال المدة المقررة للدورة. وبهذا الخصوص يمكن أن تشمل التوصيات اقتراحات بشأن مجالات وموضوعات البحث. وعلى أساس حوار بين المستفيدين والمناخين، يمكن أن تتضمن التوصيات أيضاً مقترحات

بشأن تنفيذ مشاريع التعاون التقني ووقفها، متى اتفقت على ذلك الأطراف المعنية. وينبغي أن تكون هذه الاستنتاجات والتوصيات مركزة ومقتضبة وذات صلة مباشرة بجدول أعمال الدورة، وينبغي أن تقدم إسهامات في محور البحث والتحليل ومحور التعاون التقني. وسوف تُضمَّن تقارير اللجان تلك الاستنتاجات والتوصيات.

٢٠٤- وموضوعات دورات اللجان يقررها مجلس التجارة والتنمية بناءً على توصية مكتب المجلس، وذلك قبل انعقاد دورات اللجان بستة أشهر على الأقل وتستند إلى موضوع مختار أو موضوعات مختارة من بحث الأمانة أو من مسائل مهمة محددة في تقارير اجتماعات الخبراء. وتيسيراً لزيادة الاستجابة لاهتمامات الدول الأعضاء في الاستعداد لدورات اللجان، يقوم مكتب مجلس التجارة والتنمية في الفترات الفاصلة بين الدورات بمتابعة التحضيرات لدورة اللجنة التالية.

٢٠٥- وتعدّد دورات اللجان في نفس الفترة من كل عام في فترة الربيع وعلى نحو متتابع بقصد السماح بتحسين التخطيط والحضور، بما في ذلك حضور المشاركين من العواصم. وسوف تستمر كل دورة خمسة أيام، وتشمل هذه الفترة توقفاً مدته يوم واحد يخصص لإجراء مشاورات غير رسمية. ويركز اليومان والنصف الأولان على بنود جدول الأعمال الموضوعية، بما يشمل موضوعاً أو موضوعين يقرهما مكتب مجلس التجارة والتنمية مسبقاً والنظر في تقارير اجتماعات الخبراء وخطط عملها. وبعد استراحة لمدة يوم تتطرق اللجنة، في اليوم الأخير من الدورة، للمسائل المؤسسية المدرجة على جدول الأعمال وتعتمد أية نتائج متفقاً عليها.

٢٠٦- وسيكون من إسهامات اجتماعات اللجان ما يلي: الوثائق الموضوعية التي تعدّها الأمانة، والتي تعرض وجهة نظر الأمانة وتوصياتها بالاستناد إلى عمل الأمانة في مجالي البحث والتحليل؛ وتقارير اجتماعات الخبراء؛ وإسهامات الشبكة العالمية لمراكز البحوث المتخصصة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ وتقارير نشاط الأمانة. ويتم إعداد الوثائق قبل انعقاد الدورة بستة أسابيع على الأقل، وذلك بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة.

٣- اجتماعات الخبراء

٢٠٧- ستظل اجتماعات الخبراء تعقد تحت رعاية اللجان. ويجب تعزيز اجتماعات الخبراء كيما يقدم الخبراء إسهاماً أكبر في برنامج عمل الأونكتاد في ركائز الأونكتاد الثلاث جميعها. وتعدّد اجتماعات الخبراء في دورة أحادية أو في دورات متعددة الأعوام. ولن تكون هناك أية زيادة في عدد اجتماعات الخبراء السنوي لكل عام (وهو ثمانية اجتماعات)، ولا تدوم كل دورة أكثر من ثلاثة أيام. وتضم جميع اجتماعات الخبراء الذين تعينهم الدول الأعضاء ولكن يخدمون بصفتهم الشخصية. ويجب تشجيع المشاركة المتوازنة من العواصم من مختلف المناطق. ويجب أن تكون اجتماعات الخبراء تفاعلية وتمكن جميع الخبراء من المشاركة مشاركة كاملة؛ وأن تشجع تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات؛ ويجب أن تيسر الربط الشبكي بين الخبراء. وبإمكانها أن تثمر، كجزء من تقرير الرئيس، خيارات عملية ونتائج قابلة للتنفيذ لكي تنظر فيها اللجان، من قبيل قوائم جرد لأفضل الممارسات والقوائم المرجعية والمبادئ التوجيهية الإرشادية ومجموعات المعايير أو المبادئ والأطر النموذجية.

٢٠٨- ومواضيع واختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات سيحددها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والخمسين. وستقدم اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات تقارير إلى اللجنة سنوياً. وتدوم هذه الاجتماعات لمدة أربعة أعوام، ولكنها لا تتجاوز دورة المؤتمر التالية لإنشائها. وفي هذا الصدد، سوف ينظم مجلس التجارة والتنمية اجتماعاً متعدد السنوات للخبراء بشأن السلع الأساسية.

٢٠٩- وستعقد اجتماعات الخبراء الأحادية الدورة بشأن موضوعات محددة تطلب بحثاً متعمقاً. والموضوعات يقررها مجلس التجارة والتنمية.

٢١٠- وتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يجب أن يكون مستداماً وقابلاً للتنبؤ. ويتأتى التمويل من الصندوق الائتماني القائم لهذا الغرض؛ وأمين عام الأونكتاد مطالب ببذل جهود متجددة ومستدامة لجذب التبرعات للصندوق على أساس الأولوية. والدول الأعضاء مدعوة إلى التبرع للصندوق.

٢١١- وسيظل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يجتمعان سنوياً.

جيم - التعاون التقني

٢١٢- إن التعاون التقني، بوصفه ركيزة من ركائز الأونكتاد الثلاث، يجب أن يندمج كلياً مع الركيزتين الأخرين. ويفترض في التعاون التقني ما يلي:

- (أ) أن يحقق نتائج ملموسة على كل من المستوى الأقليمي والإقليمي والوطني، لصالح جميع البلدان النامية؛
- (ب) أن يكون قائماً على الطلب ويتبنى ملكية البلدان؛
- (ج) أن يستند إلى مبادئ الشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة؛
- (د) أن يواصل الاستجابة لاحتياجات جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛
- (هـ) أن يستجيب بصفة خاصة لاحتياجات القارة الأفريقية؛
- (و) أن يكون مخططاً ومطبقاً بطريقة متوازنة جغرافياً؛
- (ز) أن يواصل الاستجابة للاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛
- (ح) أن يواصل أيضاً الاستجابة للاحتياجات الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة، والاستجابة للاحتياجات الخاصة للاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة؛
- (ط) أن يتفق مع مقرري مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢ (د-٥٤) لعام ٢٠٠٧ و٤٧٨ (د-٥٠) لعام ٢٠٠٣؛
- (ي) أن يتفق مع استنتاجات استعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٦.

٢١٣- ويجب زيادة أنشطة تقديم المساعدة التقنية القائمة على الشراكة الإقليمية إلى أقصى حد للإفادة من الموارد المجمعّة. ويجب أن تستخدم الخبرات والموارد المادية المحلية والإقليمية بأقصى ما يمكن لتعزيز قدرة البلدان المتلقية المؤسسية واستدامة المنافع.

٢١٤- أما فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً فعلى الأونكتاد أن يكتف مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً. وعلى الأونكتاد أن يساهم، بالتعاون مع المؤسسات المشاركة الأخرى، في تعزيز القدرات داخل البلدان من أجل فعالية الإدارة والتنفيذ والرصد لتنسيق خطط التنمية الوطنية في أقل البلدان نمواً. ويحيط المؤتمر علماً بنجاح مؤتمر إعلان التبرعات المعني بالإطار المتكامل المعزز، الذي عقد في استكهولم في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٢١٥- ولا بد من مواصلة الجهود لتحسين إدارة أنشطة المساعدة التقنية كافة وتقييمها وتقديم التقارير عنها، مع إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لما يلي:

(أ) قياس فعالية تلك الأنشطة وتقييم أثرها، وفقاً للقرارات ذات الصلة من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٧٨(د-٥٠) وما يتصل بذلك من قواعد ولوائح الأمم المتحدة بشأن تقييم التعاون التقني؛

(ب) تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الأمانة بوضوح؛

(ج) تتبع الطلب على المساعدة وتوافر التمويل. ويجب أن يكون هناك مزيد من التعاون فيما بين الشعب عملاً على وجود منظور شامل على صعيد الأونكتاد وتعزيز التآزر والفعالية من حيث التكلفة وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في تصميم أنشطة المساعدة التقنية وتنفيذها.

٢١٦- ويشدد المؤتمر على مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤)، ويشجع على تنفيذه الفعال بقصد زيادة إمكانية التنبؤ والشفافية والاتساق في تخطيط برامج المساعدة التقنية وتنفيذها بهدف تعزيز فعالية التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد وأثر هذا التعاون.

٢١٧- ولا بد أيضاً من زيادة تحسین جمع الأموال. وتماشياً مع مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤)، لا بد من حث المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم تبرعات لعدة سنوات على تقديم هذه التبرعات للصناديق الاستثمارية المواضيعية المنشأة حديثاً من أجل زيادة إمكانية التنبؤ في تخطيط برامج المساعدة التقنية ذات الصلة وتنفيذها. ولا بد من المضي في استكشاف السبل والخيارات الأخرى لتحسين جمع الأموال وتنويع قاعدة التمويل، من قبيل زيادة الفعالية في التوعية وفي التعريف بقدرات الأونكتاد وبرامجه في مجال التعاون التقني وباحتياجات التمويل.

٢١٨- ويتمثل هدف من الأهداف الرئيسية لاقتراح إصلاح الأمم المتحدة الحالي في تحسين السبل التي يمكن أن تعمل بها وكالات الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. ويجب أن يعزز الأونكتاد روابطه العملية مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما منها تلك العاملة على المستوى القطري. ويرحب المؤتمر بقيام مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بوضع مجموعة الموضوعات المشتركة بين الوكالات بشأن التجارة

والقطاعات المنتجة، التي يتمثل الغرض منها في تعزيز دور مسائل التجارة وما يتصل بها من مسائل في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والقيام بعمليات مشتركة على المستوى القطري، وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات في المبادرات في هذه المجالات على صعيد المنظومة. وبرنامج التدريب الذي أنشئ مؤخراً والموجه إلى المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة بشأن أنشطة وبرامج المجموعة المواضيعية يجب مواصلته بنشاط. وكمكمل لذلك التدريب يجب أن تساعد أيضاً جهات التنسيق الإقليمية المعنية والمشار إليها في الفقرة ١٨٢ أعلاه، في إطار إجراءات الأمانة الراسخة، المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة في تحديد وتطوير برامج الأونكتاد لصالح بلدانهم، وإدراج هذه البرامج في أطر الأمم المتحدة الإنمائية. ولا بد أن ينفذ الأونكتاد بأسرع ما يمكن قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المعنون "الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة" وما صدر بعده من قرارات بشأن هذا الموضوع.

٢١٩- ويرحب المؤتمر بتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة ويشجع تنفيذها، ويحيط علماً بالاستعراض الشامل للمعونة من أجل التجارة الذي تم في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتشمل مبادرة المعونة من أجل التجارة الموارد للمساعدة التقنية المقدمة عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف لبناء القدرة على صياغة سياسات محلية خاصة في مجال التجارة، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ الاتفاقات التجارية، وبناء القدرات من حيث الإمداد، والتعويض عن تكاليف التكيف. وبإمكان الأونكتاد أن يساهم في تحقيق مبادرة المعونة من أجل التجارة من خلال أمور من بينها أنشطته في مجال التعاون التقني، بما في ذلك في سياق مشاركته في مجموعة التجارة والقدرة الإنتاجية.

٢٢٠- وعلى الأونكتاد أيضاً أن يحسن أنشطته الخارجية في مجال التعاون التقني في اتجاه المتلقين المحتملين، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، مع مراعاة مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٧٨ (د-٥٠). ويجب أن يجري التفاعل بين الأمانة والمستفيدين المحتملين والمأنحين في مجال التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد بطريقة أكثر تنظيماً في إطار الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (التعاون التقني).

دال - التنفيذ

٢٢١- من أجل تنفيذ الأنشطة المبينة في الفقرات التنفيذية من اتفاق أكرام المتعلقة بمساهمة الأونكتاد وتعزيز الأونكتاد في بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت، فإنها ينبغي أن تُعرض، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وممارساتها، كبرنامج عمل للسنوات الأربع المقبلة مع وجود أهداف ومخرجات محددة بوضوح لها، بما يشمل الأطر الزمنية والنواتج المتوقعة. وينبغي أن يعرض الأمين العام للأونكتاد برنامج العمل على الدول الأعضاء من أجل مناقشته في الجلسة الأولى للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية وفي دورة مجلس التجارة والتنمية اللاحقة.
